جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة: بن حمدون حورية

بعنـوان:

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية

دراســة حـالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية لسنة 2018

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

أ.د بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا

السنــةالجامعية:2020/2019

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

سورة المجادلة الآية رقْم11 .

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم مالية ومحاسبة
التخصص: محاسبة

من إعداد الطالبة: بن حمدون حورية

بعنـوان:

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية

دراســة حـالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية لسنة 2018

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

أ.د بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا

السنــةالجامعية:2020/2019

الإهـداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

من دواعي الفخر والاعتزاز أن أهدي ثمرة جهد هذا العمل

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعيدة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة)

إلى من شجعني على مواصلة مشوار الدراسة وطالما كان لي السند زوجي (الطيـب)

الى احباب قلبي وزهور حياتي ابنائي الاعزاء (محمد مهدي، معاذ، مريم) حفظهم الله

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي)

إلى أرواح من فارقناهم من الأقارب رحمهم الله

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي).

بن حمدون حورية

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف " بوخاري عبد الحميد " على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع عمال مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بغرداية وبالأخص موظفي دائرة المالية والمحاسبة على كل ما بذلوه من مجهودات ونصائح ومساعدات لنا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة جامعة غرداية، وخاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وجميع طلبة الماستر بالإضافة إلى كل من أمدنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولم يتسن لي ذكر أسمائهم.

.

الملخص:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي الاساس الذي يعتمد عليه عدد كبير من المستخدمين في اتخاذ القرارات وذلك عن طريق القوائم المالية التي تساعدهم على معرفة الحالة المالية للمؤسسة قبل البدء في التعامل معها سواءا داخل المؤسسة لمطابقتها لاحتياجات وخصوصياتها واتخاذ القرارات المناسبة او خارج المؤسسة لمل توفره من ضمانات من شأنها خلق نوع من الثقة الضرورية في عالم الاعمال.

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية كدراسة حالة وهذا من أجل التعمق في مختلف جوانب الموضوع وفيما يتعلق بأدوات الدراسة تم الاعتماد على المقابلة والملاحظة ودراسة وتحليل مختلف الوثائق ضمن مصلحة المحاسبة بالديوان واعتماد PC COMPTA كنموذج لمعالجة البيانات من خلال ادخال البيانات وتجميعها ومعالجتها والخلوص الى مخرجات عبارة عن قوائم مالية على اساسها تتخذ القرارات الاستثمارية.

الكلمات المفتاحيةِ: نظام المعلومات المحاسبي، اتخاذ القرارات الاستثمارية، قوائم مالية، التثبيتات.

Summary:

The accounting information system is the basis, on which a large number, of users depend on making decisions, through the financial statements, that help them, to know the financial situation, of the institution before starting to deal with it, whether inside the institution, to match its needs and peculiarities, and take appropriate decisions, or outside the institution, due to the availability of guarantees, that create the necessary trust, in the business world.

This study aims to shed light on, the role of the accounting information system in making investment decisions, at the Office of Real Estate Promotion and Management of the State of Ghardaia as a case study, and this is in order, to delve into various aspects of the topic, and with regard to the study tools, the interview, observation, study and analysis of various documents were relied upon, within the interest of accounting department and the adoption, of PC COMPTA as a model for data processing, through data entry, compilation, processing and concluding outputs, which are financial statements on the basis of which investment decisions are made.

Key words: The accounting information system, making investment decisions, the financial statements, investments

فهرس المحتويات

العنـوان	الصفحة
إهـــداء	**I**
شكر وعرفان	**II**
الملخـص	**III**
الفهـرس	**V-IV**
قائمة الجـداول والأشـكال	**VI**
قائمة الملاحق	**VII**
مقـدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية	
تمهيد الفصل الأول	**07**
المبحث الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية وعلاقته باتخاذ القرارات الاستثمارية	**08**
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية	**08**
المطلب الثاني: أهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبية	**19**
المبحث الثـاني: الدراسات السابقة	**26**
المطلب الأول: الدراسات المحلية	**26**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	**28**
خلاصة الفصل الأول	**30**
الفصل الثـاني: دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية	
تمهيد الفصل الثاني	**32**
المبحث الأول: عـرض لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية (OPGI.G)	**33**
المطلب الأول: تقديم ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية (OPGI.G)	**33**
المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية	**35**

المبحث الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات الإستثمارية في الديوان	**37**
المطلب الأول: الإطار القانوني للمحاسبة في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية	**37**
المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبية في ديوان الترقية والتسيير العقاري بغرداية	**39**
خلاصة الفصل الثاني	**53**
الخاتمة.....	**55**
المراجع	**59**
الملاحق	**61**

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	العمليات المالية لسنة 2018	42
02	الميزانية المحاسبية المقفلة في 2018/12/31	46
03	الميزانية المختصرة المقفلة في 2018/12/31	47
04	جدول حسابات النتائج في 2018/12/31	49
05	جدول تدفقات الخزينة في 2018/12/31	50
06	جدول تدفقات الداخلة والخارجة في 2018/12/31	51
07	جدول التغير في الاموال الخاصة في 2018/12/31	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	فروع نظام المعلومات المحاسبية	10
02	وظائف نظام المعلومات المحاسبي	15
03	نموذج لتتابع تشغيل البيانات	17
04	القرار الإستثماري	23
05	الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية	36

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	بطاقة التصنيف المحاسبي لشراء معدات مكتب
02	أمر بالدفع لشراء معدات مكتب
03	فاتورة لشراء معدات مكتب
04	وصل استلام معدات مكتب
05	سند طلب لشراء معدات مكتب
06	بطاقة التصنيف المحاسبي لشراء مواد ولوازم
07	أمر بالدفع لشراء مواد ولوازم
08	فاتورة لشراء مواد ولوازم
09	وصل استلام مواد ولوازم
10	وضعية استهلاك المخزون
11	وصل خروج المخزون

المقــدمة

المقدمة

توطـئة:

يعيش العالم اليوم عصر المعلوماتية وأنظمتها وتقنياتها والبحث عن أفضل الاستخدامات لها، باعتبارها من أهم موضوعات القرن الحادي والعشرون، لأن المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات سليمة تساعد في تحقيق مختلف الأهداف والوظائف من خلال إعداد تقارير وقوائم مالية موثوق بها، فهي بذلك تؤثر إيجابا في نشاط المؤسسة الاقتصادية، حسب كم ونوع المعلومات التي تمتلكها المؤسسة، وما هو كائن بداخلها من أنظمة المعلومات والتقنيات المرتبطة بتحليلها.

ومن بين هذه النظم نجد نظام المعلومات المحاسبيةالذي يعتبر مجموعة من العناصر الاقتصادية المتفاعلة تساهم وتساعد في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة وأطراف أخرى عديدة، بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التعبير الدائم والمستمر لبيئية الأعمال المعاصرة، من حيث زيادة حدة التنافس والتطورات التكنولوجيا والاقتصادية المتلاحقة، وهذا نظرا لكون المعلومات ذات أهمية كبيرة لعملية إتخاذ القرار حيث أنها تمثل المدخلات الأساسية لعملية إتخاذ القرار.

ولهذا فان موضوعنا يطرح لنا الاشكالية الرئيسية التالية: **ما مدى تأثير مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسة؟**

وتندرج تحتها الاشكاليات الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم نظام المعلومات المحاسبية؟
2- ما هي خصائص نظام المعلومات المحاسبية؟
3- ما دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة؟

الفرضيات: بغية الاجابة على الاشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

- نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة ومترابطة، من أجل توفير معلومات محاسبية في شكل تقارير وقوائم مالية وإيصالها إلى مستخدمها في الوقت المناسب لمساعدتهم على إتخاذ القرارات اللازمة؛

- يحاول ديوان الترقية والتسيير العقاري تبيت نظاما فعالا للمعلومات المحاسبية يساعده على بلوغ أهدافه.

دوافع إختيار الموضوع: تعود أسباب إختيار هذا الموضوع إلى مايلي:

- محاولة التعمق في دراسة آليات وفوائد نظم المعلومات المحاسبية؛
- الرغبة في التحكم والتمييز بين المصطلحات المتشابهة والتي تخص مجالات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار؛

- إدراك المؤسسات الجزائرية أهمية نظام المعلومات المحاسبية الجيد في عملية إتخاذ القرار؛
- حتمية المؤسسة على تطبيق النظام المحاسبي ومواكبة التطورات السريعة في عالم الإقتصاد والتكنولوجيا؛
- معرفة مدى إستخدام ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية لنظام المعلومات المحاسبية من أجل تحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية.

أهمية البحث: ترجع أهمية هذه الدراسة إلى:

حاجة المؤسسة الملحة لوضع نظام معلومات محاسبية فعال وتوفير محيط مساعد يساعد إدارة المؤسسة على تحمل مسؤولية تحقيق الأهداف وتطبيق السياسيات والإجراءات اللازمة والمحافظة على كيان المؤسسة وضمان إستمراريتها في ظل بيئية أعمال معتبرة.

كما تتبع أهمية هذه الدراسة من حاجة المؤسسة الجزائرية إلى التطبيق المشروع والفعال لعملية إتخاذ القرار السليم وذلك من خلال تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في عملية إتخاذ القرار داخل المؤسسة.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الإلمام بمختلف الجوانب النظرية والتنظيمية لعملية إتخاذ القرار داخل المؤسسة؛
- تحديد نظام المعلومات المحاسبية من خلال الوثائق والمستندات المحاسبية المستعملة وكيفية تدقق وتشغيل البيانات فيها للحصول على مخرجات تساعد مستخدميها في إتخاذ القرارات اللازمة؛
- إبراز الأهمية ودرجة الاستفادة من نظام المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات داخل المؤسسة؛
- محاولة تشخيص واقع نظام المعلومات المحاسبي في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية للوقوف على أهميته في عملية إتخاذ القرار داخل الديوان.

حدود البحث: تتمثل فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** اختصر المجال المكاني الذي تم اختيار للقيام بالدراسة الميدانية على ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية.
- **الحدود الزمانية:** أما الفترة الزمنية فهي تمتد من 2018/01/01 إلى غاية 2018/12/31.

المنهج المستخدم:

تستدعي طبيعة موضوع الدراسة إستخدام المنهج الوصفي في بعض الأجزاء المرتبطة بالمدخل العلمي لنظام المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار، وتم إستخدام المنهج التحليلي في الجوانب المتعلقة بالربط المباشر بين نظام المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار داخل المؤسسة، كما تم الإستعانة بمنهج دراسة الحالة لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية، للكشف من خلاله للأبعاد الميدانية للنظام المعلومات المحاسبية وأهمية استخدامه في عملية إتخاذ القرار داخل الديوان.

صعوبات الدراسة: تتجلى فيما يلي:

- الظروف والإجراءات الإدارية والوقائية المتخذة من طرف الدولة والمطبقة في كافة المؤسسات بسبب جائحة كوفيد 19، وخاصة منها المتعلق بتسريح النساء اللواتي يتكفلن بتربية أطفال لا تتجاوز أعمارهم 14 سنة.
- صعوبة الحصول على الوثائق المحاسبية نظرا للطابع السري الذي تتحلى به، بالإضافة للتعليمات الإدارية المتخذة في ذلك الشأن والمطبقة على العمال.
- العامل الزمني الذي لم يتح لنا الفرصة في التفرغ التام للقيام بالدراسة الميدانية وخاصة أنها كانت مصادفة للحراك الشعبي، والذي بناءا عليه كان العمل مرتكزا على الإجابة والتحضير لما تمليه الوزارة الوصية.

هيكل البحث: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار مختلف الفرضيات، لابد من الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإحاطة به، والمتمثل بدور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات الإستثمارية، لذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كالآتي:

- **الفصل الأول:** يتضمن الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بإتخاذ القرارات الإستثمارية بالإضافة للدراسات السابقة في هذا الشأن.

- **الفصل الثاني:** يتضمن دراسة ميدانية على مستوى مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية.

تمهيد الفصل الأول:

لقد أصبحت المعلومات عنصرا هاما إذ تلعب دورا مهما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة لذلك إتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلوماتية من أجل تحسين وضمان سير أحسن للمؤسسة، ومن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة نظام المعلومات المحاسبي بدقة في مبحثين:

- المبحث الأول نتطرق فيه على أهداف ومفهوم، وكذا مفهوم وأهداف القرارات الإستثمارية، النظام المحاسبي؛
- المبحث الثاني نتحدث عن الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع، ومقارنتها مع دراستنا الحالية.

المبحث الأول: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية وعلاقته باتخاذ القرارات الاستثمارية

في هذا المبحث سنحاول وبنوع من التفصيل التطرق إلى مفهوم وأهمية وأهداف المعلومات المحاسبية وهذا في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني نعرج إلى مفهوم وأنواع القرارات الاستثمارية في ظل نظام المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

في هذا المطلب نتحدث عن مفهوم وأهداف وخصائص نظم المعلومات المحاسبية، وذلك في فرعين، الفرع الأول مفهوم وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، والفرع الثاني أهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبية.

الفرع الأول: تعريف وأهمية نظام المعلومات المحاسبية

قبل وضع مفهوم لنظام المعلومات المحاسبية وتحديد أهم جوانبه ينبغي أولا التعرف على معاني المصطلحات التي يتكون منها نظام المعلومات المحاسبية.

1- تعريف نظام المعلومات المحاسبية:

1-1- النـظام: يمكن وضع تعريف شامل للنظام بأنه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، الآلات، السجلات...) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام)، وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة[1]، و حتى يكون النظام متكاملا يجب توافر الشروط التالية في:[2]

1- شرط التكامل: أي أن حذف أحد العناصر يؤدي إلى فقدان لقيمة وصفته.
2- شرط التعظيم: أي أن القيمة الإجمالية لتفاعل عناصر النظام معا تكون مجموع القيم المنفردة لكل منها على حدى.
3- شرط التتابع: أي أن يكون النظام تركيبة مستحدثة من جزئيات متواجدة حاليا، بمعني أن تؤدي كل جزئية إلى التي تليها، وهذا من أجل خدمة أهداف معلومة تتعلق بالمستقبل.
4- شرط وحدة الهدف: أي أن تكون أجزاء النظام غير متعارضة وأهدافها مشتركة.

1-2-المعلومات: ويمكن تعريفها على أنها المنتج النهائي لنظام المعلومات والتي تنتج عن معالجة البيانات الخام، ويجب أن تقدم تلك المعلومات في شكل متكامل، من حيث نوعيتها وجودتها كترشيد لإتحاذ القرارات، كما يجب أن تكون المعلومات إعلامية موجهة ومحفزة.[3]

[1] أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2006-ص-13.
[2] أحمد حسين على حسين، نفس المرجع –ص-18.
[3] حمدي أبو النور عويس، نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص-54.

1-3- تعريف نظام المعلومات: لقد تعددت التعاريف التي تتناول مصطلح نظام المعلومات، ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من الأنشطة التي تعتبر مسؤولة عن تجميع ومعالجة البيانات لإنتاج معلومات مفيدة، فالبيانات تتضمن ترتيب للخصائص المتعلقة، أما المعلومة فتشير إلى ناتج معالجة البيانات التي يكون في شكل مرتب وذو مغزى للشخص الذي يستخدمه.[1]

1-4- تعريف النظام المحاسبي: يعد النظام المحاسبي من الأنظمة المهمة في المؤسسة والذى له عدة تعاريف نذكر منها:

أ- عرف بأنه خطة تمثل مجموعة من الإجراءات والخطوات الخاصة بالجانب التطبيقي للمحاسبة والتي تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية للمحاسبة في حصر وتسجيل وتصنيف وتلخيص نتائج العمليات المالية في شكل قوائم مالية بشكل يكفل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المحاسبة.[2]

ب- عرف بأنه مجموعة من الوسائل التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية من نتيجة الأعمال التي قامت بتوجيهها وإشرافها.

ويشمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج، السجلات، الإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص الأحداث المالية، وتقرير البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير معبرة عن البيانات المطلوبة من قبل الإدارة، لتحقيق الرقابة على الأنشطة، ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهمة بأعمال المؤسسة لغرض إتخاذ مختلف القرارات.[3]

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النظام المعلومات المحاسبية، ومع ذلك نجد العديد من المفاهيم التي تتناول تعريف نظام المعلومات المحاسبية والتي نذكر منها:

1- عرف على أنه: ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري للمؤسسة في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة.[4]

2- عرف على أنه: أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات.[5]

---

[1] أحمد رجب عبد العالي واخرون، دراسة في الأنظمة والمشكلات المحاسبية، دار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص7.
[2] عطا الله أحمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة العربية، دار اليازور التعليمية، الأردن، 2013، ص30.
[3] أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول 2001، ص57-58.
[4] أحمد حسين على حسين، نفس المرجع –ص-47.
[5] طلال محمد على الحجاري، فؤاد عبدالمحسن الجبوري، نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، الأردن، 2014، ص26.

كما يعرف نظام المعلومات المحاسبية بأنه: عبارة عن نظام قائم بذاته، يتكون بدوره وككل نظم المعلومات الأخرى من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات الحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجمع الجهات التي يهمها أمر المؤسسة، وبما يخدم تحقيق أهدافها،[1] والشكل التالي يوضح فروع نظام المعلومات المحاسبية.

الشكل رقم (01): يوضح فروع نظام المعلومات المحاسبية

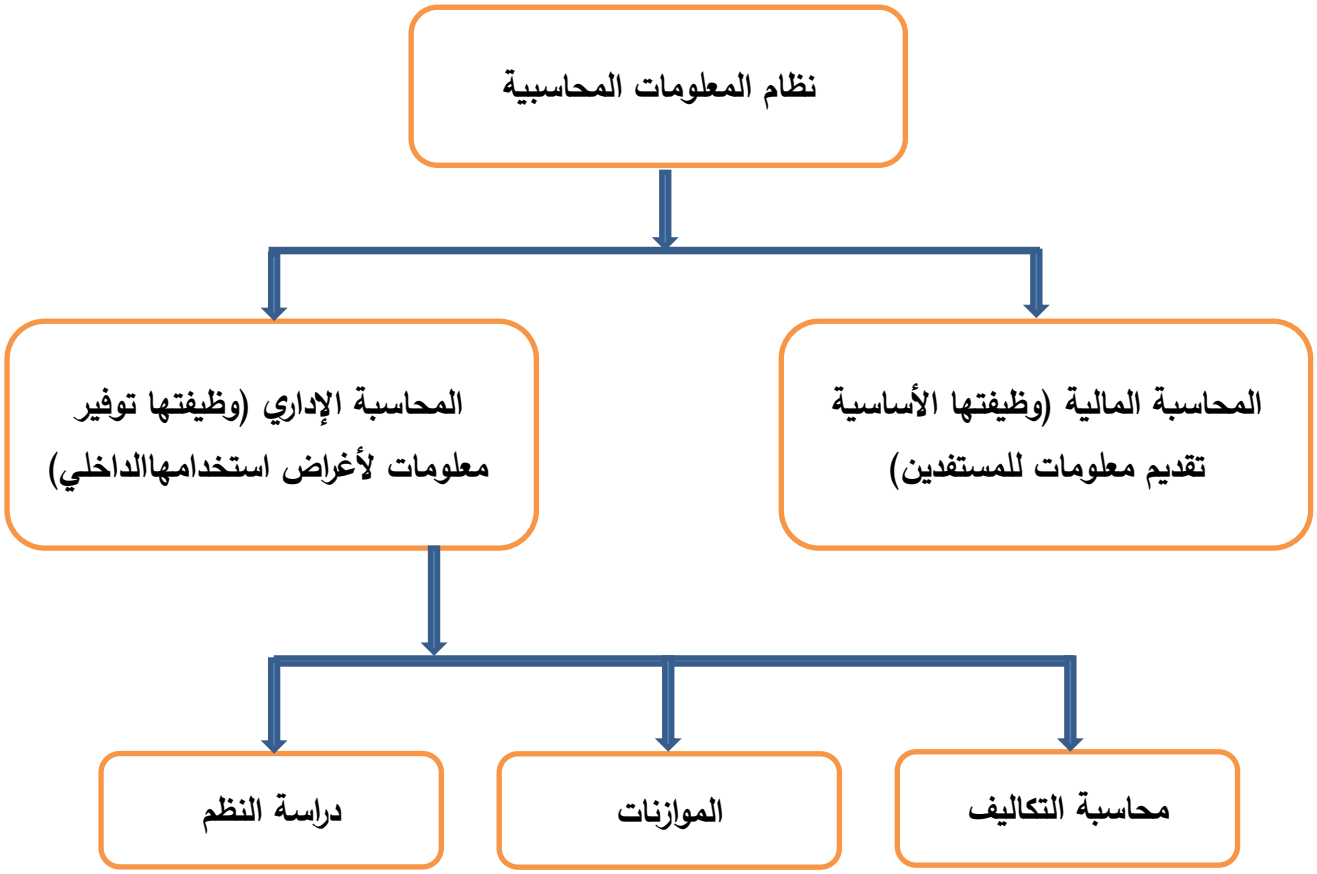

المصدر: مهدي مأمون الحسين، نفس المرجع، ص119.

2- أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

بعد تعريف النظام المعلومات المحاسبية، سنحاول إبراز أهمية هذا النظام في تحديد وتحسين عملية إتخاذ القرارات داخل أي مؤسسة.

لقد تطور مفهوم المحاسبة من كونها فم قياس البيانات وتسجيلها، وتصنيفها، بحيث أصبحت تعرف على أساس أنها نظام للمعلومات هدفه الأساسي قياس المعلومات المحاسبية وإيصالها للمستخدمين، ونجد أن التطورات الكبيرة في القرن الواحد والعشرون وما يطلق عليه اليوم ثورة تكنولوجيا المعلومات، كان لها الأثر

[1] مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013، ص116.

الكبير على المحاسبة في أساليبها وإجراءاتها، وبالذات على الوظيفتين الرئيستين وهما: القياس وإيصال المعلومات ومما يؤكد ذلك التأثير هو أن المعلومات بشكل عام ونظام المعلومات المحاسبي على وجه الخصوص، أصبحت تمثل موردا إقتصاديا هاما لأي مؤسسة .... موردي رأس المال والعمل.[1]

ومن هنا يعد نظام المعلومات المحاسبي بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لصناع القرار في المؤسسات المختلفة، بحيق يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية الحالية والمستقبلية لمؤسساتهم، ويساعدهم في رسم السياسات الاقتصادية من خلال توفيره للمعلومات عن الآداء الاقتصادية الكلي للمؤسسة، ويمكن القول أن النظام المحاسبي من أقدم نظم المعلومات، وهو لا يزال النظام الرئيس كمصدر للمعلومات الاقتصادية في وقتنا الحاضر، وفي المستقبل لما تتمتع به المعلومات المالية من أهمية في إتخاذ القرارات.2

ويتيح نظام المعلومات المحاسبي التنسيق والرقابة وسهولة العمليات داخل المؤسسة وبين أقسامها وإدارتها، ويلي حاجة الإدارة للمعلومات عن إنجاز الأعمال اليومية ويساعدها في إتخاذها للقرارات الأساسية لتسيير المؤسسة في المدى القصير، والتخطيط طويل الأمد، كما يوفر المعلومات للإدارة على شكل تقارير وتنبؤات شهرية عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية.3

ولكي يكون هناك نظام فعال للمعلومات المحاسبية يتعين أن يكون قادرا على الآتي:4

أ- أن يرتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق وظائف الإدارة من تخطيط القرارات اللازمة، بحيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير الدورية الملائمة التي تفيد في تحقيق الأهداف.

ب- أن يكون مصدر البيانات التحليلية والتفصيلية عن نتائج تنفيد الخطط بما يساعد على تقييم الأداء من خلال مقارنة النتائج بالخطط والسياسات المرسومة مسبقا.

ت- تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة، وأن تسمح بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل والفترات الزمنية لإعداد التقارير المحاسبية، وبين تكلفة النظام، وعليه يحافظ على اقتصاديات تشغليه.

---

[1] أحمد أحمد حسين، نفس المرجع، ص 82.

[2] البحيص عصام محمد، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 14، العدد الأول، ص159.

[3] أحمد أحمد حسين، نفس المرجع، ص 92.

[4] د. عاطف عقيل اليواب، أهمية إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد الثاني، 2014، الاردن، ص 132.

الفرع الثاني: أهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبية

1- أهداف نظام المعلومات المحاسبية:

يلعب نظام المعلومات المحاسبية دورا في نجاح أي مؤسسة، فالهدف العام لنظام المعلومات المحاسبي هو تسجيل البيانات وتشغيلها وعرضها في شكل تقارير وقوائم مالية للأطراف الخارجية، ولتحقيق الثقة بالتقارير المحاسبية يجب تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومن الأهداف العامة للنظام المحاسبي كذلك، تحقيق الحماية لأصول المؤسسة وذلك عن طريق إنشاء نظام فعال للرقابة الداخلية للمؤسسة، ويمكن تلخيص أهم الأهداف الرئيسة كذلك للنظام المحاسبي فيما يلي:

أ- تشغيل البيانات: ونجد فيها[1]

- تسجيل العمليات طبقا للمستندات الملائمة؛
- تسجيل العمليات بواسطة الأفراد المختصين؛
- تسجيل العمليات في أوقات دورية محددة؛
- إرفاق المستندات التبريرية الملائمة لتسهيل عملية المراجعة.

ب- توصيل المعلومات: ونجد فيها[2]

- توصيل المعلومات للأطراف المهمة؛
- توصيل المعلومات في الوقت المناسب.

ث- تحقيق الثقة بالبيانات: ونجد فيها[3]

- التحقيق من أن كل العمليات تم تسجيلها؛
- التحقيق من تسجيل العمليات في فترات دورية؛
- الترحيل على فترات دورية؛
- التأكد من صحة الأرصدة.

ت- تحقيق الحماية للأصول: ونجد فيها[4]

- تحقيق المحاسبة عن الأصول عند نقاط الإنتقال والحيازة لها؛
- فصل مهمتي مسك الدفاتر وحيازة الأصول.

---

[1] كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للطبع ونشر، مصر، 1988، ص 331.
[2] كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع، ص 332.
[3] كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع، ص 333.
[4] كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع، ص 333.

ولفعالية النظام المحاسبي يجب أن يرتبط بالأهداف التالية:[1]

- إنتاج التقارير اللازمة؛
- ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية؛
- الدقة في إعداد التقارير؛
- توقيف تقديم التقارير؛
- توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام؛
- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه.

فالنظام المحاسبي يهدف بصفة عامة إلى تقديم البيانات والتقارير الحقيقية لحال المؤسسة وبالتالي على مسيرى المؤسسة إتخاذ القرارات الصائبة التي تعود عليها بالفائدة والنفع.

2- خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

لكي يستطيع متخذا القرار أن يفاصل بين البدائل المختلفة عليه أن يستخدم معلومات تتميز بخصائص معينة، ولا بد أن تتوافر فيه الخصائص التالية:

1- الواقعية: وتعكسها ملائمة النظام للبيئية، حيث يجب أن يتلائم نظام المعلومات للبيئية التي يعمل فيها من حيث طبيعة النشاط وحجمه وعلاقة الوحدة مع الغير، ويجب على مصمم النظام أن يأخذ في إعتباره الظروف الفعلية التي يعمل فيها مستخدمي المعلومات بالشكل الذي يساعد على تقديم القدرة والنوعية الملائمة من المعلومات طبقا للمستويات والأهداف الفعلية لمستخدمي هذه المعلومات.[2]

2- الترابط (تكامل النظام مع غيره من النظم الفرعية): عن طريق ربط عدة نظم فرعية مع بعضها، بحيث نجدها مجموعة واحدة من البيانات تستخدم مخرجات بعضها كمدخلات للبعض الآخر، وكذلك وجود تشغيل مركزية للبيانات، وذلك منعا لتكرار حدوثها لكل نظام فرعي على حدى.[3]

3- العملية: ويعني ذلك إرتكاز النظام المحاسبي على الأسلوب العلمي، سواءا بإستخدام الأساليب الكمية التي تساعد على توفير المعلومات الدقيقة للإدارة في مجالات التنبؤ والمفاصلة بين البدائل، وكذلك للرقابة أو بإستخدام الحاسب الآلي، في تشغيل البيانات وتخزينها والوفاء بمتطلبات الإدارة من المعلومات الملائمة لقراراتها والتي تصلها في الوقت المناسب.[4]

---

[1] رحيمة العيفة، دور نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية، مذكرة تخرج نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016-2017، ص 27.

[2] طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، باتنة،2008-2009، ص 87.

[3] طرابلسي سليم، نفس المرجع، ص89.

[4] كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع، ص 24.

4- القبول: ويقصد به ضرورة مراعاة مجموعة المتغيرات السلوكية التي تحكم العنصر البشري، والذي يعتبر جزء اساسيا من نظام المعلومات وذلك على أساس أن تدفق البيانات والمعلومات، والتأثر بالعوامل التالية:

- قدرات الأفراد المكونين للهيكل التنظيمي؛
- رغبة كل فرد وشعوره بأهمية داخل المؤسسة؛
- البواعث الشخصية التي قد تنبثق أو تتعارض مع أهداف المؤسسة؛
- رغبة كل فرد أن يعامل بصفة شخصية وليس كجزء مادي من النظام.[1]

5- الإقتصادية: ويقصد بها أن يكون النظام مبررا اقتصاديا بعني أن تكلفته لا تزيد عن عائده على الأقل وإلا أصبح النظام غير مجدي وليس إلا تحميلا على موارد المؤسسة.

6- الشمول: ويعني به أن يشمل النظام كافة أوجه النشاط بالمؤسسة من خلال ما يتفرع عنه من نظم فرعية سواء للمبيعات أو للمشتريات أو للمخزن أو غير ذلك من عمليات خاصة بأوجه النشاط بالوحدة.[2]

7- الدقة والسرعة في إنتاج المعلومات: أي توفير المعلومة بصفة مستمرة وقت الحاجة إليها مع وجود قاعدة بيانات يتم تحديثها أولا بأول طبقا للتغير في الظروف المحيطة بالنظام مع مراعاة عامل التكلفة في إعداد البيانات.

8- المرونة النسبية: يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة، فلا بد أن يأخذ في الاعتبار المتغيرات التي قد تحدث سواء في احتياجات الإدارة للمعلومات أو البيئية الخارجية المحيطة بالمؤسسة.

9- الوضوح: ويتحقق وضوح النظام المحاسبي كلما اتسم بالبساطة ما أمكن ذلك، مما يساعد على فهم النظام وإمكان التعامل معه في سهولة السير.[3]

10- قدرة النظام على التعامل مع المستقبل: بمعني أن يرتبط القياس المحاسبي بالمستقبل توفير المعلومات التي تساعد على تحفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات المناسبة، والتي تساعد على إتخاذ القرارات، مما يستدعي أن تأخذ في الاعتبار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسة حاضرا أو مستقبلا مع إستخدام الأساليب المتقدمة في إعداد المعلومات مثل: الأساليب الكمية وأساليب بحوث العمليات.

[1] كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع، ص 28.
[2] كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع، ص 32.
[3] كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع، ص 35.

بجانب الخصائص السابقة والتي يجب أن يتسم بها نظام المعلومات المحاسبية للثقة في إمكانية تحقيق النظام لأهدافه، ينبغي أن يتم تصميم النظام وتشغليه في فروض ومبادئ المحاسبة حتى يكون النظام تطبيقا سليما لمل يحدده الفكر المحاسبي.[1]

ويمكن تلخيص خصائص نظام المعلومات المحاسبي فيما يلي:[2]

1) يجب أن يحقق النظام درجة عالية جيدة من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية؛

2) أن يزود الإدارة بالمعلومات لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية؛

3) أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لإتخاذ القرارات المناسبة؛

4) أن يكون سريعا ودقيقا في إستراجاع المعلومات الكمية والوضعية المخزنة في القواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها؛

5) أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة للمؤسسة.

كما يجب الإشارة إلى وظائف نظام المعلومات المحاسبية باعتبارها جزء أساسي وضروري لهذا النظام.

ويمكن إختصار وظائف نظام المعلومات المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): يوضح وظائف نظام المعلومات المحاسبي

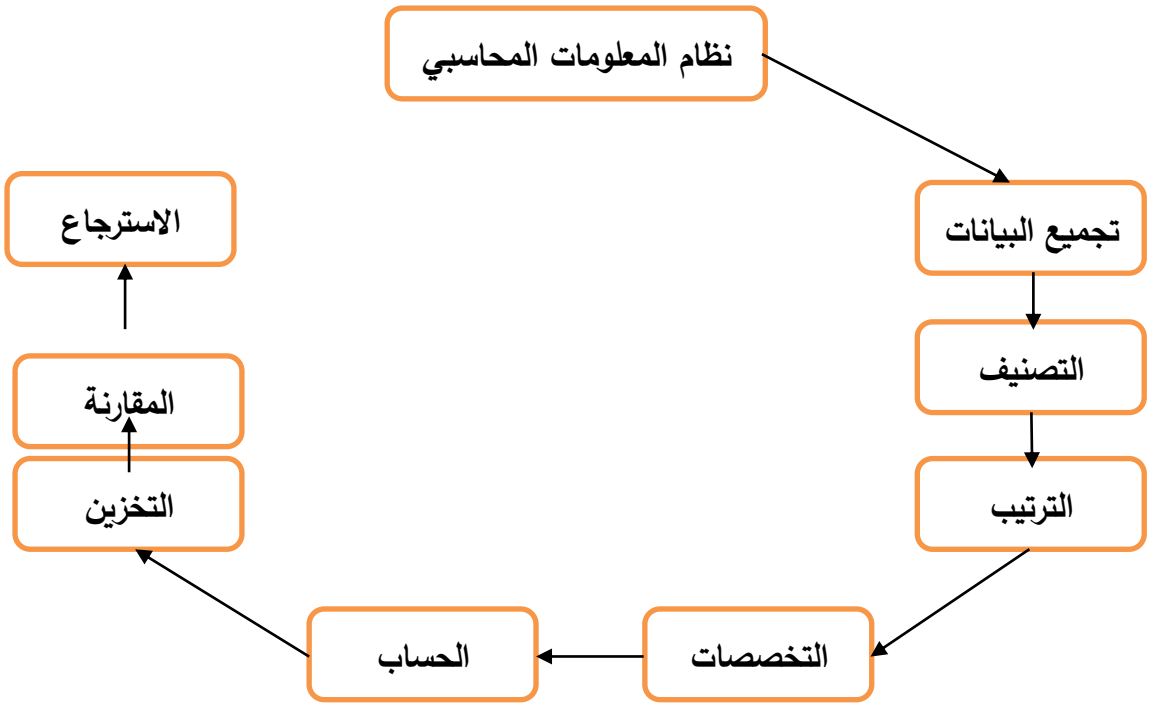

المصدر: من إعداد الطالبة

[1] يحي محمد أبو طالب، المحاسبة الإدارية نظام للمعلومات في مجال التخطيط، الرقابة- إتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، مصر، 1986، ص 27.
[2] كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع، ص 24.

الفرع الثالث: آلية عمل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة

يمتلك نظام المعلومات المحاسبية المواصفات الخاصة بنظم المعلومات الإدارية، كما له مواصفات مميزة عن بقية النظم، وهي مرتبطة بالوظيفة المحاسبية، وتتمثل آلية عمل نظام المعلومات المحاسبية فيما يلي:

1- مدخلات نظام المعلومات المحاسبية

تنشأ المعاملات المحاسبية من خارج أو داخل المؤسسة، فالعمليات الداخلية تنشأ بين الأقسام الداخلية في المؤسسة، أما العمليات الخارجية تكون نتيجة عملية التبادل بين المؤسسة وأطراف خارجية كالموردين مثلا، ويمكن تميز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات من خلال أنواع البيانات المحاسبية التالية:[1]

1) البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من المعلومات الخارجية اليومية العادية من الأفراد والهيئات والمؤسسات الأخرى خارج المؤسسة، وهي غالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية وغيرها؛

2) البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية مثلا الهيئات التجارية الرسمية والحكومية مثلا تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب، تغيرات الأسعار؛

3) البيانات الخاصة التي تتجمع من القرارات الإدارية الداخلية مثلا وضع السياسات جديدة أو تغير المعايير المستخدمة في الأداء أو الأهداف الجديدة مطلوب تحقيقها .....إلخ؛

4) البيانات العادية التي تتجمع داخل المؤسسة نتيجة المعاملات بين الأقسام الداخلية مع بعضها مثلا بيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية المختلفة.

2- المعالجة في نظام المعلومات المحاسبية:

تقوم عمليات المعالجة بتحويل البيانات المدخلة إلى معلومات وتتضمن المعالجة في نظام المعلومات المحاسبية إستخدام اليوميات والسجلات الأخرى سواء كان التسجيل يدويا أو إلكترونيا، وذلك من أجل تأمين تسجيل دائم وحسب التسلسل الزمني لمدخلات النظام فتستخدم اليوميات التي تعد عمليات مالية مثلا سجلات المخازن، سجلات تسليم الشيك.....إلخ.

حيث تتم المعالجة عن طريق تشغيل البيانات في نظام المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال العديد من العمليات التي يتم بواسطتها تشغيل البيانات ويمكن إنجازها في الشكل التالي:[2]

[1] محمد فخري مكي، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر للنشر، مصر، 2000،ص 326.
[2] نجم عبدالله الحميدي، نظام المعلومات الإدارية، مدخل معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص37-38.

الشكل رقم (03):يوضح نموذج لتتابع تشغيل البيانات

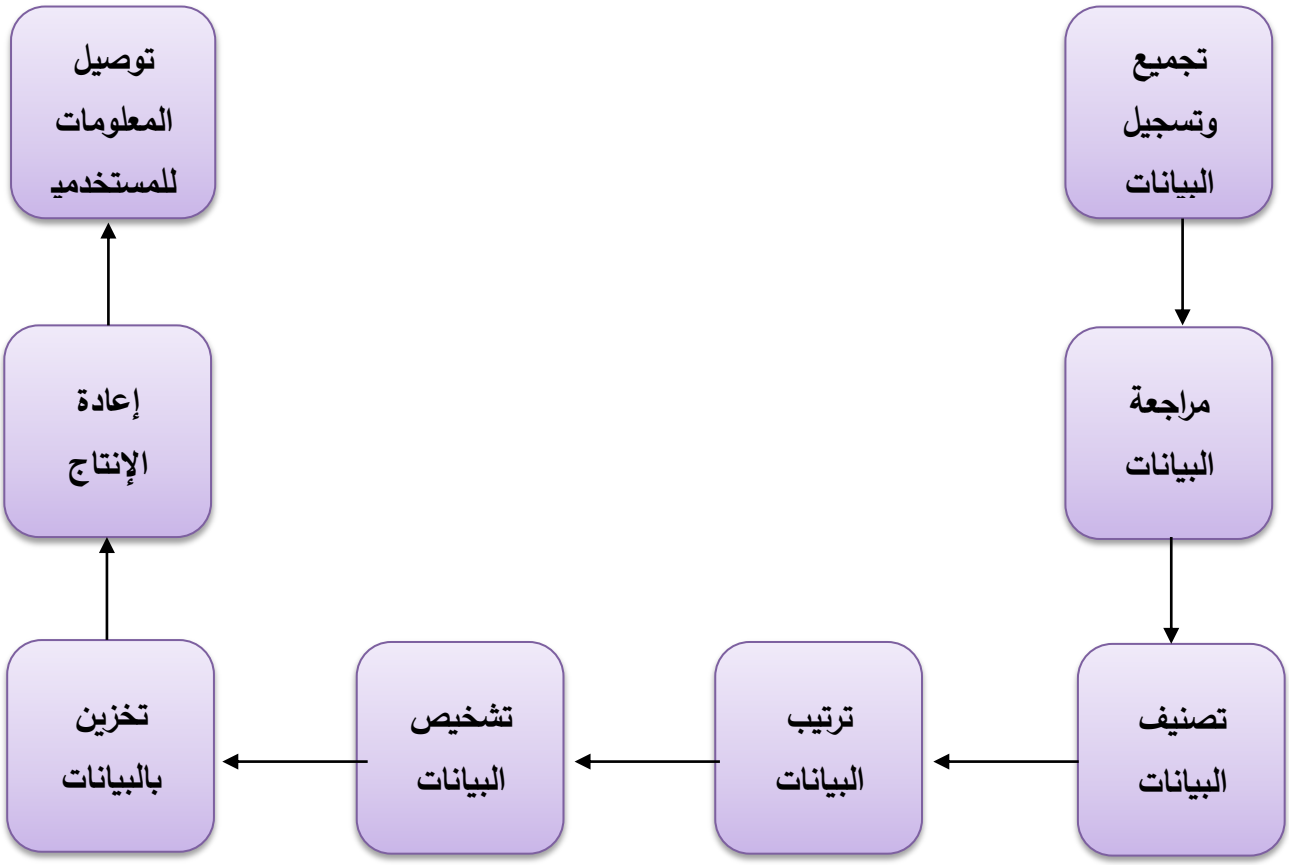

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على سونيا البكري، نظام المعلومات الادارية، الدار الجامعية، مصر، 2004.

حيث تحل العمليات التالية:

- ✓ تجميع وتسجيل البيانات؛
- ✓ مراجعة البيانات؛
- ✓ العمليات الحسابية والمنطقية؛
- ✓ المقارنة؛
- ✓ التصنيف؛
- ✓ الترتيب (الفرز)؛
- ✓ التلخيص؛
- ✓ التخزين؛
- ✓ الإسترجاع؛
- ✓ إعادة الإنتاج؛
- ✓ التوزيع والإتصال.

3- مخرجات نظام المعلومات المحاسبية:

تتمثل في التقارير والقوائم المالية التي تنتجها نظام المعلومات المحاسبية وهي بمثابة المنتج النهائي له، وقد تكون هذه التقارير في صورة قوائم محاسبية لأطراف خارج المؤسسة أو تقارير وقوائم تستخدم داخلها بغرض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات.

وتتمثل مخرجات النظام المعلومات المحاسبي في الاتي:

1/ القوائم المالية: وهي تعتبر الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، والتي يمكن من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية، بحيث أنها تمثل إنتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخرى هي ملخص كمي للعمليات والأحداق المالية وتأثيرها على أصول وإلتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة لإتخاذ القرارات المالية،[1]ومن أنواع القوائم المالية نجد:

✓ **قائمة المركز المالي (الميزانية):** وهي القائمة التي تصور المركز المالي للوحدة الإقتصادية في تاريخ معين أي هي المرآة التي ينعكس عليها المركز المالي للوحدة في التاريخ الذي وضعت فيه.

✓ وتوفر الميزانية معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمؤسسة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من إلتزامات سواء من قبل الملاك أو إتجاه الغير.[2]

✓ **قائمة الدخل:** هي قائمة تتضمن دخل أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر في فترة مالية معينة، حيث يستخدم مصطلح الربح لقياس أداء المؤسسة، ويحكم على نجاحها، إلا أن المحاسبين يفضلون مصطلح صافي الدخل أو صافي المكاسب.[3]

✓ **جدول حسابات النتائج:** هو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجوة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية للسنة المالية مميزتين الربح أو الخسارة.

✓ **جدول تدفقات الخزينة:** يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتعبير النشاط وتوسيعه، أو الإنسحاب منه أو النمو أو غيرها حيث يمكن إعتباره أداة تحليل متميزة وهامة، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية.[4]

---

[1] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص30.
[2] حسن قاضي، مأمون حسان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2008، ص273.
[3] خالد جمال الجعارات، نفس المرجع، ص 95.
[4] خالد جمال الجعارات، نفس المرجع، ص 97.

✓ **قائمة التغيرات وحقوق الملكية:** هي قائمة توضح مقدار النقص أو الزيادة التي يطرأ على رصيد حقوق الملكية خلال الفترة، ومن المعروف أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحققخلال الفترة، وأيضا تنتج من أي إستثمارات إضافية لزيادة رأس المال من قبل المالك، أما لنقص فيها يكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال فترة، وكذا مسحوب خلال نفس الفترة.[1]

✓ **ملحق القوائم المالية (قائمة الملاحظات):** هي عبارة عن هوامش وتغييرات، معلومات إضافية وتوضيحات عن القوائم المالية، وتتمثل ملخصات عن السياسات المحاسبية للمؤسسة بالإضافة إلى الإفصاح عن الأصول والإلتزامات وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال.[2]

2/التقارير المحاسبية: فهي الرسائل التي تمثل المنتج النهائي لنظام المعلومات مهما كان نوعه، بحيث تقوم مراكز المعلومات عادة بإعداد التقارير لمستهلكي المعلومات في البيئة الخارجية ولمراكز القرار للمؤسسة،[3]ونجد الأنواع التالية في التقارير المحاسبية:

- ❖ تقارير تخطيطية؛
- ❖ تقارير عمودية؛
- ❖ تقارير فنية؛
- ❖ تقارير أفقية؛
- ❖ تقارير تشغيلية؛
- ❖ تقارير رقابية.
- ❖ تقارير مفصلة؛

المطلب الثاني: القرارات الإستثمارية في ظل نظام المعلومات المحاسبية

في هذا المطلب سنتحدث بشيء من التفصيل عن مفهوم القرارات الإستثمارية وأهدافها وكذا كل أنواع القرارات الإستثمارية في ظل النظام المعلومات المحاسبية.

الفرع الأول: مفهوم القرارات الإستثمارية

قبل الخوض في وضع مفهوم القرارات الإستثمارية يجب القول أن هذا المصطلح هو مصطلح مركب من مصطلحين هما القرار والاستثمار، وسنحاول التعريف بهما قبل وضع مفهوم شامل للقرارات الإستثمارية.

[1] حسن قاضي، مأمون حسان، نفس المرجع، ص275.
[2] أمين السيد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص143.
[3] نجم الدين الحميدي، نفس المرجع، ص46.

1- تعريف القرارات الإستثمارية:

1-1- تعريف القرار: عرف القرار بأنه:

- نشاط ذهني فكري وموضوعي يسعى إلى إختبار الحل الأمثل للمشكلة على اساس مجموعة من الخطوات العلمية المتشابهة إلى الحل الأنسب والأفضل.[1]

- إختبار البديل من بين مجموعة بدائل للتصرفات تجاه مشكلة معينة.[2]

- الحل أو التصرف أو البديل الذي تم إختياره على أساس المفاضلة بين عدة بدائل وحلول ممكنة وهو أكثر البدائل كفاية وفعالية بينها لمتخذ القرار.[3]

- عملية تحديد لأفضل بديل لإختياره من بين عدة بدائل مطروحة لتحقيق أهداف محددة.[4]

وما يمكن استنتاجه من هذه التعاريف بأن القرار يتميز ب:

1. لا يتم بمعزل عن المحيط الذي توجد به المؤسسة؛
2. يرتبط دائما بشخصية متخذ القرار؛
3. إتخاذ القرار هو عملية منظمة وبعيدة كل البعد عن العواطف العشوائية؛

ويمكن وضع تعريف شامل للقرار بأنه الإختيار الحذر أو الدقيق لأحد البدائل من بين إثنين أو أكثر من البدائل المتاحة.

1-2- تعريف الإستثمارية: عرف الإستثمار بأنه:

- التخلي عن أموال ممتلكها الفرد في لحظة معينة ولفكرة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة.[5]

- إستخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات والطاقة الإنتاجية الجديدة واللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تحديدها.[6]

- إستثمار الأموال في أصول سوق يتم الإحتفاظ بها لفترة زمنية في سبيل تحقيق عائد في المستقبل من وراء هذه الأصول.[7]

ويمكن أن نستنتج من هذه التعاريف بأن الإستثمار يتميز بـ:

- ✓ وجود قيم مالية تم التضحية بها؛
- ✓ توقع تحقيق عوائد في المستقبل؛

[1] حسين حريم، أساسيات الإدارة، دار حامد للطباعة والنشر، الأردن،1998، ص141.
[2] طارق طه، نظم المعلومات والحاسبات الآلية، مكتبة الحومين، مصر، 2004، ص56.
[3] كاسر نصر، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات، دار حامد للنشر، الأردن، 2006، ص22.
[4] كاسر نصر، نفس المرجع، ص 37.
[5] زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل، الأردن، 2000، ص13
[6] حسين عمر، الإستثمار والعولمة، دار الكتاب، مصر، 2000، ص37.
[7] حسين عمر، نفس المرجع، ص45.

✓ ثمة مخاطر تصاحب الإستثمار نظرا لعدم تأكد تحقيق العائد في المستقبل.

ويمكن تعريف الإستثمار بأنه إتفاق على أصول يتوقع منها تحقيق مكاسب على مدى أي فترة زمنية في المستقبل، وللإستثمار أهمية كبيرة وأساسية بالنسبة لأي مؤسسة، ولمسار نجاحها.

ويمكن تلخيص أهميته فيما يلي:[1]

1) زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي؛
2) توفير فرص العمل وتقليل نسبة البطالة؛
3) زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة؛
4) زيادة توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين؛
5) إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها إلى الخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات؛
6) المساهمة في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع؛
7) المساهمة في توظيف أموال المدخرين، فهناك مدخرون للأموال ولكنهم لا يعرفون كيفية تشغيلها؛
8) مساهمة الإستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع.

1-3- تعريف القرار الاستثماري: بعد تعريف كل من القرار والإستثمار يمكن تعريف القرار الإستثماري بـ:

هو مجموعة من الموارد المالية التي ينتظر أو يقدر إتفاقها في سبيل الحصول على مجموعة من الموارد الرأسمالية المرغوبة في الزمان والمكان وتوفير إمكانية إستغلالها تحقيق الغرض أو الأغراض التي خصصت من أجل تحقيقها.[2]

وعرف كذلك بأنه ذلك القرار الذي يقوم على إختيار البديل الإستثماري الذي يعطي أكبر عائد إستثماري من بين بديلين على الأقل أو أكثر والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الإختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي بإختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف المشروع الإستثماري.[3]

وعرف بأنه ذلك الإختيار المدرك الواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين وهو إختيار بوعي يقوم على التدبير والحساب في الغاية والوسيلة،[4]ونستنتج من هذه التعاريف أن القرار الإستثماري يتميز بـ:

[1] سقيري نوري، إدارة الإستثمار، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2012، ص18.
[2] عبدالحي مرعي، أساسيات المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص296.
[3] عبد المطلب عبد الحميد، دارسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص137.
[4] عبدالمطلب عبدالحميد، نفس المرجع، ص147.

1) قرار يتضمن إرتباط مالي ضخم لفترة زمنية طويلة بقصد الحصول على عائد مستقبلي؛
2) يتعلق بكيفية إستخدام المؤسسة للموارد المتاحة لها لإقتناء مختلف موجوداتها؛
3) قرار يؤدي إلى تكاليف إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه، وتتوقع الإدارة من تنفيذه أرباح غير مؤكدة الحدوث.

ونستطيع تعريف القرار الإستثماري بأنه ذلك القرار الذي يتطلب قدرا من الأموال تخاطر به المؤسسة إذا ما هي قبلت إفتراضا إستثماريا.

2- أهداف القرارات الإستثمارية: للقرارات الإستثمارية أهمية وأهداف بالغة ومهمة لنجاح أي مؤسسة مهما كان نوعها وإختصاصها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1) تهدف القرارات الإستثمارية إلى التنبؤ بالمبيعات وتحديد معدل العائد على الإستثمار ومعدل تكلفة رأس المال؛
2) أساس القرارات الإستثمارية المخاطرة وهو ما يجعل القرارات الإستثمارية ذات أهمية في حياة المؤسسة وذلك لما تتضمنه من أموال كبيرة تخاطر بها المؤسسة؛
3) الإستثمار هو المحرك الوحيد والذي يحافظ على نشاط المؤسسة ووجودها؛
4) عملية الإستثمار تتطلب أموال ومبالغ كبيرة ومهمة مما يجعل إدارة أي مؤسسة تعمل بكل إحترافية ويجدر من أجل إنجار عملية الإستثمار؛
5) يعتبر القرار الاستثماري من أكثر القرارات مخاطرة وأهمية في حياة المؤسسة والمشروع مما يجعلها تعمل بحذر وبكل ما لديها من أجل إنجاحه.

ويجب الإشارة إلى الأسس التي يجب عليها إتخاذ القرار الإستثماري وهي:[2]
1) التحليل الإقتصادي لكافة العناصر الرئيسية في العوائد والتكاليف المتوقعين وذلك في إطار الربحية المستهدفة؛
2) الإهتمام بكافة الأبعاد الزمنية لإسترداد التكاليف الأولية للإستثمار، وتغطية عامل عمر الإستثمار، وكذا ربط الحاجة إلى السيولة مع القدرة على تحمل المخاطر؛
3) تحديد حجم السيولة الضرورية لمواجهة متطلبات تشغيل النشاط الإستثماري للإبقاء بالإلتزامات المالية المختلفة؛
4) تشجيع كفاءة النشاط الإستثماري من حيث قابلية التداول السريع، وكلفة التداول؛

[1] عبدالحي مرعي، نفي المرجع، ص299.
[2] عبدالمطلب عبدالحميد، نفس المرجع، ص58.

5) حسم إطار الربحية وهضمها وذلك لتحديد مجال كل نوع من أنواع العوائد النقدية والمالية والبشرية والمعلوماتية؛

6) الإلتزام بكافة التشريعات والسياسات والإجراءات الإدارية والمالية والبيئية، وفيما يلي شكل يوضح نموذج القرار الإستثماري.

الشكل رقم (04): يوضح القرار الإستثماري

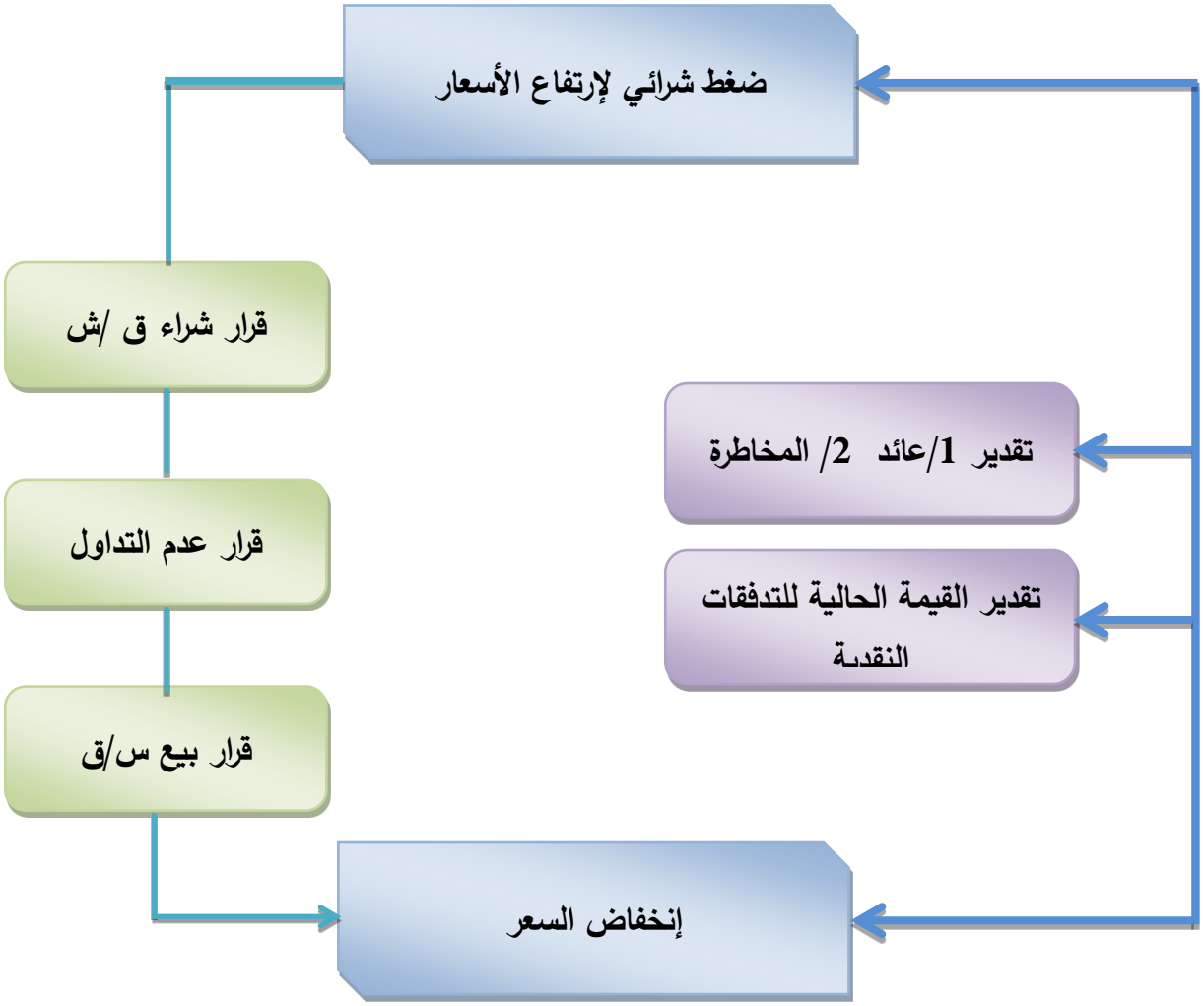

المصدر: محمد مطر، إدارة الإستثمارات، دار وائل للنشر، الاردن، 2004، ص27.

الفرع الثاني: أنواع القرارات الإستثمارية في ظل نظام المعلومات المحاسبية

قبل التطرق لأنواع القرارات الإستثمارية في ظل نظام المعلومات المحاسبية، نشير لأنواع القرارات الإستثمارية بصفة عامة:

1. **قرارات الشراء**: يتخذها المستثمر عندما يجد القيمة المالية للتدفقات النقدية المتوالدة عن الإدارة الإستثمارية أكبر من سعرها السائد في السوق؛

2. **قرارات عدم التداول:** يلجأ إليها المستثمر عندما يتبين من دراسة للأدوات الإستثمارية المختلفة أن التدفقات الناجمة عنها سوق لن تحقق أية أرباح بالقياس مع المخاطر التي يمكن أن تتوافق معه؛
3. **قرارات البيع:** يتخذها المستثمر عندما يرى أن الأسعار الذي يدفع في السوق مقابل الأدوات الإستثمارية التي يمتلكها أكبر من تلك الأسعار التي تدفعها، أو القيمة الحالية لهذه الأوراق.

وفيما يلي أنواع القرارات الإستثمارية في ظل نظام المعلومات المحاسبية:[1]

1. **قرارات تحديد أوليات الإستثمار:** يتم إتخاذ القرار الإستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الإستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، ويصبح المستثمر أمام عملية إختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة.
2. **قرارات قبول أو رفض المشروع:** وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لإستثمار أمواله في نشاط معين أو الإحتفاظ بها دون إستثمار، وهذا القرار يجعل فرص الإختيار أمام المستثمر محدودة جدا، وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة هي إتخاذ قرار بعد وضع أوليات الإستثمار، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الإستثماري الذي إكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو برفضه لعدم إمكانية التنفيذ.
3. **قرارات الإستثمار العامة تبادليا:** في هذا النوع من القرارات تواجد العديد من فرص الإستثمار ولكن في حالة إختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين، فإن ذلك لا يمكن المستثمر من إختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر.
4. **القرارات الإستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:** حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر، ومن ثم يتم إتخاذ القرار الإستثماري بسهولة وببساطة، حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كافية ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه، وهو وضع بعيد عن الواقع لأن القرارات الإستثمارية دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر، ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة مابين (05% 155%).

وبعد الحديث عن أنواع القرار الإستثماري في ظل النظام المحاسبي، لا بد التطرق إلى العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية، كما يلي:[2]

1. **البيئية الخارجية:** تعتبر المؤسسة خلية من خلايا المجتمع التي تتأثر به بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم الظروف التي تؤثر على عملية إتخاذ القرارات الظروف الإقتصادية، السياسية والإجتماعية والقيم والعادات.

[1] عبدالمطلب عبد الحميد، نفس المرجع، ص78.
[2] علي حسين، نظريات القرارات الإدارية، دار المسيرة، الاردن، 1997، ص29-35.

2. **البيئية الداخلية:** يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المنظومة، ومدى نموها، وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها.

3. **متخذ القــرار:** ترتبط عملية إتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصية وأنماط سلوكية التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الإجتماعية أو الإقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك لدى متخذ القرار وهي: المجازفة، الحذر، التسرع، التهور.

4. **مواقف إتخاذ القرار:** تختلف مواقف إتخاذ القرار من حيث تأكد الإدارة أو متخذ القرار من النتائج المتوقعة للقرار.

كما يجب التأكد على شيء مهم وهو تأثير المعلومات على القرارات الإستثمارية فهي أمر مهم ومكمل لعملية إتخاذ القرار الإستثماري الناتج، والمعلومات الملائمة لقرارات الإستثمار تتمثل فيما يلي:

أ- **معلومات مالية:** وتتمثل في:
- ✓ معومات تاريخية؛
- ✓ معلومات مالية؛
- ✓ معلومات مستقبلية؛
- ✓ معلومات داخلية.

ب- **معلومات غير مالية:** وتتمثل في:
- ✓ تاريخية
- ✓ حالية؛
- ✓ مستقبلية؛
- ✓ داخلية.

وللمعلومات المحاسبية أهمية كبيرة للقرارات الإستثمارية، فالمحاسبية تعد من أهم فروع العلوم، فهي تهتم بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات، وقد زادت أهمية البيانات والمعلومات، والتقارير المحاسبية في السنوات الأخيرة وأصبحت المحاسبة تلعب دورا هاما في العملية الإستثمارية وإتخاذ القرارات الإستثمارية.[1]

كما أنها أصبحت تعرف على أنها نظام لقياس وتوصيل البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لتقويم وإتخاذ القرارات الإستثمارية.

[1] محمود إبراهيم، تحليل التقارير المالية، مطابع الملك سعود، السعودية، 1416ه، ص15.

كما أن المعلومات والتقارير توفر المخرجات النهائية للمحاسبة والتي تهدف إلى مساعدة مختلف المستويات في إتخاذ قرارات إستثمارية سليمة.[1]

وخلاصة القول أن النظام المعلومات المحاسبي ذو أهمية بالغة لنجاح المؤسسة، ويتجلى ذلك من خلال مساهمته في إتخاذ وتنفيذ القرار الإستثماري الناجح للمؤسسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع، سواءا كانت هذه الدراسات محلية أو أجنبية مع مقارنتها مع دراستنا الحالية لإبراز أوجه الإختلاف وأوجه التشابه.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

الفرع الأول: الدراسات الأجنبية

في هذا الفرع سنتطرق للدراسات الأجنبية التي عتيت بهذا الموضوع الهام، ونجد من أهم الدراسات الأجنبية التي أعنيت بهذا الموضوع ما يلي:

1-Bakerandhaslem-1973, In formation ne edsofin décidual investir

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد حاجة المستثمرين الأفراد من المعلومات عند تحليل الأسهم العادية، وقد إستخدم الباحثان أسلوب الإستبيان على عينة من المستثمرين يستخدمون العوامل التنبؤية في تحليل الأسهم، حيث بنيت الدراسة أن العوامل التنبؤية هي الأكثر أهمية كذلك فإن المستثمرين الأفراد يعتمدون في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية على نصائح الوسطاء، وخدمات الإستشارات أكثر من إعتمادهم على المعلومات المحاسبية المتوفرة في التقارير المالية.

2-Les andtwedie 1975 « accounting in formation, an investigation of private share holder under stading.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إستخدام المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية للشركات بإستخدام مستوى القراءة للتعبير عن الإستخدام، وقد إستخدم الباحثان أسلوب الإستبيان على العينة من المستثمرين الأفراد في بريطانيا، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن قراءة تقرير مجلس الإدارة والأرباح والخسائر ذو أهمية أكبر من المعلومات المتوفرة في التقرير المالي للشركة، كذلك أثبتت الدراسة أن المستثمرين الأفراد يفهمون المعلومات المحاسبية بشكل كبير، ويرون أنها ذات تأثير كبير في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية.

[1] جلال محمد حسن أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في إتخاذ القرارات الاستثمارية في بنوك التجارية، بحث مقدم لنيل درجة الليسانس في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان، 2016، ص36.

3- Anderson 1981 « the use falluess of accounting and other investors in australia »

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية التقارير المالية المدققة والمصدقة من قبل الشركات الإستثمارية الأسترالية على قرارات الإستثمار، من خلال التعرف على أهداف عمليات التداول بالأسهم، وقد إستخدم الباحث أسلوب الإستبيان على عينة من المستثمرين ومديري محافظ الشركات الإستثمارية في أستراليا، وقد توصلت الدراسة إلى أن عامل مقسوم الأرباح هو من أهم الأهداف التي يسعى المستثمرون للحصول عليه، وأن نسبة 72%من المستثمرين يفضلون زيادة الإفصاح عن معلومات محاسبية أخرى في التقارير المالية.

هذه عينة من الدراسات الأجنبية التي عالجت هذا الموضوع وهناك العديد من الدراسات لكننا إكتفينا بذكر هذه الدراسات لكونها جاءت أشمل في دراستها لهذا الموضوع.

الفرع الثاني: الدراسات العربية والوطنية

في هذا الفرع نذكر عينة من الدراسات العربية والوطنية التي درست موضوع المعلومات المحاسبية ودورها في إتخاذ القرار الإستثماري.

الدراسات العربية:

1- دراسة وائل إبراهيم الراشد بعنوان" أهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفاءتها لخدمة قرارات الإستثمار في الاوراق المالية، دراسة تحليلية لسوق الأوراق المالية بدولة الكويت.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى أهمية وكفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في دولة الكويت لمتخذي القرارات المالية وذلك من خلال عدة أساليب إحصائية وأدوات إختيارية طبقت على عدة من المتعاملين بالمعلومات المحاسبية، وقد إنتهت الدراسة إلى فئة المستثمرين لها إهتمام كبير بالقيم السوقية للسهم والعوائد المتوقعة غير المحاسبية مقارنة بغيرها من المعلومات المالية، وكذا عدم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة وبالأخص فيما يتعلق بالأرقام الخاصة بالتنبؤ، مما يؤكد على أهمية نشر هذه المعلومات المالية الدورية.[1]

2- دراسة محمد شمس الدين شريف نصر 2014 بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية، دراسة ميدانية لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية."

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى فعالية إستخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار، توفير المعلومات المحاسبية في سوق الخرطوم للأوراق المالية يمكن المستثمرين من إتخاذ قراراتهم الإستثمارية، تحديد المعلومات غير المحاسبية التي يستعين بها المستثمرين في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية ودرجة إعتمادهم عليها، وتوصلت الدراسة إلى أن المستثمر بسوق الخرطوم يعتمد على المعلومات المحاسبية في إتخاذ قراره

[1] وائل إبراهيم الراشد، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الكويت سنة 1999.

الاستثماري، وتقليل مخاطر الإستثمار يعتمد بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.[1]

وقد اكتفينا بذكر هاتين الدراستين فيما يخص الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع.

3- الدراسات الوطنية: كعينة عن الدراسات الوطنية التي سنحاول ذكر دراستين درست هذا الموضوع، ولكم هذا لا يعني عدم وجود دراسات أخرى، بل هناك العديد من الدراسات الوطنية التي عالجت هذا الموضوع.

- **دراسة حسباني عبدالحميد** " نظام المعلومات المحاسبية ودورها في تسيير المؤسسة الاقتصادية، جامعة قسنطينة، تخصص إدارة مالية، سنة2011-2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البيانات المتمثلة في شكل تقارير تمثل المادة الأولية لنظام المعلومات المحاسبية وذلك بعرض معالجتها وتجهيزها لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية، وضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبقية في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

- **دراسة هروال محمد أنور** بعنوان "دور النظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل، بسكرة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خضير بسكرة، سنة 2014-2015.

وهدفت الدراسة إلى كيفية إتخاذ القرار فعليا في المؤسسة محل الدراسة والتعرف على مدى وجود علاقة بين إستخدام نظام المعلومات المحاسبية، وعملية إتخاذ القرارات في المؤسسة، وكذا إبراز أن نظام المعلومات المحاسبية له دور كبير في عملية إتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وأن إدخال التكنولوجيا إلى المؤسسة تساهم إلى تقديم معلومات أكثر دقة وسرعة وملائمة بالمقارنة مع الأنظمة السابقة.

المطلب الثاني: أوجه الإختلاف والتشابه

الفرع الأول: أوجه الإختلاف

ما يميز دراستنا هذه عن الدراسات السابقة هو كونها ستركز على إبراز دور نظم المعلومات المحاسبية في دعم إتخاذ القرار الإستثماري في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية، حيث بهدف البحث في مجملة لتبان أثر تلك العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وعملية دعم إتخاذ القرار

[1] محمد شمس الدين نصر، بحث'4'مقدم لنيل درجة المجاستير في المحاسبة، جامعة السودان.

الأستثماري، ومحاولة التدليل عمليا من خلال دراسة ميدانية في مؤسسة ديوان الترقية العقارية لولاية غرداية من خلال التعرض لمصادر المعلومات المحاسبية التي يستند عليها متخذ القرار الإستثماري ودرجة أهمية كل منها وكذا الطرق المستخدمة في تجميعها لأجل التعرف على مدى فعاليتها في إتخاذ القرار الإستثماري داخل المؤسسة.

وهكذا سنحاول في دراستنا هذه تجاوز أوجه النقص في الدراسات السابقة وذلك بمحاولة ربط نظم المعلومات المحاسبية بعملية إتخاذ القرار الإستثماري داخل المؤسسة.

بالإضافة إلى أن ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات هو أن الدراسات السابقة تنوعت وتعددت الإتجاهات البحثية فيها بينما في بحثنا هذا سعينا إلى التعرف على الدور المباشر وغير المباشر بين النظام المعلومات المحاسبي وعملية إتخاذ القرار الإستثماري داخل ديوان الترقية العقارية لولاية غرداية.

الفرع الثاني: أوجه التشابه

تناولت دراستنا عملية إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرار الإستثماري داخل المؤسسة من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالقرار وكذا مصطلح نظم المعلومات وكذا مصطلح الإستثمار وعملية إتخاذ قرقر خاص به، ومحاولة إبراز العلاقة الموجودة بين المصطلحات وعملية إتخاذ القرار الإستثماري، وهو نفس ما قد منه الدراسات السابقة في وضع تعريفات لنفس المصطلحات وهي القرار والاستثمار ونظام المعلومات وكذا التطرق لمؤسسات تحاول تحسين أداءها المالي والاقتصادي والعنصر المشترك في هذه المؤسسات هي كونها اقتصادية وتحاول تحسين مناخها المالي من خلال زيادة المداخيل وتقليل الخسائر المالية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للفصل الأول لنظلم المعلومات المحاسبية تبين لنا أنه من أحد الأنظمة للمعلومات الإدارية ويقوم بتخزين المعلومات المحاسبية، ويقوم هذا النظام بالعمل على خدمة أهداف ومشاريع المؤسسة، فهو يعتبر العنصر الحيوي داخل أي مؤسسة ولا يمكن تجاهلها.

ويتم في نظام مجموعة من العمليات من أجل تسجيل البيانات المحاسبية وتبويبها والعمل عليها من أجل إصدارها ومن ثم إتخاذ القرار المناسب للمؤسسة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة ديــوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غـدايـة

تمهيد الفصل الثاني:

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية وعلاقته باتخاذ القرارات الاستثمارية، سنتطرق الآن إلى الجانب التطبيقي للموضوع في الفصل الثاني على مستوى مصلحة المحاسبة بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية، باعتبارها مركز لتجميع المعلومات المحاسبية للديوان.

وسنقتصر في ذلك على التثبيتات بإعتبارها الأكثر أهمية في العمليات المالية السنوية للمؤسسة، وكونها أحد الموارد والوسائل التي تستخدم في تسيير النشاطات التشغيلية، وستتم هذه الدراسة من بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية؛

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية في ديوان الترقية والتسيير العقاري بغرداية

المبحث الأول: تقديم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

يعد ديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية غرداية كغيره من الدواوين في الولايات الأخرى من بين المؤسسات الكبرى التي لها دور استراتيجي محلي في توفير وتخصيص المباني (السكنات والمحلات) بصفة عامة لخدمة المواطنين ومؤسسات الدولة، إذ يهدف إلى تطوير وإنعاش الاقتصاد باعتباره السبيل في الازدهار في هذا المجال، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على ديوان الترقية والتسيير العقاري من خلال، التعريف به، والهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول: تقديم ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية (OPGI.G)

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية، بالتطرق لنشأته وأهدافه ومهامه.

1- نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

كباقي بعض دواوين الولايات الأخرى والتي أنشئت على إثر تحديد الحدود الإقليمية لولايات جدد بعد التقسيم الأول لولايات الوطن طبقا للمرسوم رقم 84-79 المؤرخ في أول رجب عام 1404 الموافق لـ 3 أبريل سنة 1984 الذي يحدد أسماء هذه الولايات ومقارها والتي من ضمنها ولاية غرداية، تقرر إنشاء ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية سنة 1985وفقا للمرسوم رقم 85-75المؤرخ في 13أبريل سنة 1985المعدل والمتمم للمرسوم رقم 76-143 المؤرخ في 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن إنشاء مكاتب للترقية والتسيير العقاري للولاية وفقا للمادة الأولى منه. [1]

ثم صدر بعده المرسوم التنفيذي رقم 147-91 والمتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقانون الأساسي لدواوين الترقية والتسيير العقاري وتحديد كيفيات تنظيمها وعملها، تحول كباقي دواوين الوطن من مؤسسة ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري حسب نص الفقرة الأولى من المادة 01، [2] 02 من هذا المرسوم.[3]

لكن نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها الجزائر خلال عشرية التسعينات، وكذا تبعيتها اقتصاديا للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، فرض عليها سنة 1997 تقليص عدد دواوينها، وهذا مقابل الحصول على قروض تسترد حسب رزنامة محددة مسبقا، وعلى أساسها تم دمج وتحويل ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية إلى ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ورقلة تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 97-441 المؤرخ في 17 نوفمبر 1997.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 85-75المؤرخ في 13أبريل سنة 1985المعدل والمتمم للمرسوم رقم 76-143 المؤرخ في 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن إنشاء مكاتب للترقية والتسيير العقاري للولاية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد17، 1985م، المادة01، ص449.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 147-91 المؤرخ في 1991/05/12، يتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقانون الأساسي لدواوين الترقية والتسيير العقاري وتحديد كيفيات تنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 25، 1991م، المادة01، ص883.

[3] المرجع أعلاه، المادة02، ص883.

لكن ابتداء من سنة 2002 رجع ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية كما كان عليه من قبل يتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، وهذا وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-434 المؤرخ في 31 ديسمبر 2001.

2- أهداف ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية.

تطبيقا للاستراتيجية التي أنشئ من أجلها الديوان، يعمل الديوان على تحقيق مجموعة من الأهداف، وهذا حسب مضمون المادة 03 من المرسوم رقم 85-270 يغير تنظيم دواوين الترقية والتسيير العقارية وتسييرها في الولاية وعملها والتي كان نصها كما يلي "تتولى دواوين الترقية العقارية وتسييرها في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يأتي :

- تنجز عمليات الحصول على ملكية المسكن العائلي.
- تشجيع برامج الإسكان العمومية.
- تتولى مسؤولية الإشراف على أشغال إنجاز المحلات والتجهيزات والمنشآت القاعدية المرافقة اللازمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجموعات المساكن المبنية.
- تتولى الإشراف على عمليات تطهير العمارات وترميمها في إطار برامج خاصة لإعادة تأهيل الأنسجة العمرانية الموجودة"[1].

3- مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية.

يتولى ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية كباقي الدواوين الأخرى، على القيام بمجموعة من المهام وذلك وفقا لما جاء في مضمون المادة 04 من المرسوم التشريعي 93/03، كما يلي:

- ترقية البناءات؛
- الإنابة عن أي متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة إليه؛
- الترقية العقارية؛
- عمليات تأدية الخدمات قصد ضمان ترميم الأملاك العقارية وإعادة الاعتبار إليها وصيانتها؛
- كل عملية تتوخى تحقيق مهامها.[2]

كما جاء مضمون المادة 06 من نفس المرسوم السابق بمجموعة من المهام الأخرى وهي:

- تأجير المساكن والمحلات ذات الاستعمال المهني والتجاري والحرفي، أو التنازل عنها.
- تحصيل مبالغ الإيجار والأعباء المرتبطة بالإيجار، وكذا ريوع التنازل عن الأملاك العقارية التي تسيرها.

[1] المرسوم التنفيذي رقم85 - 270 المؤرخ في 1985/11/06 يغير تنظيم دواوين الترقية والتسيير العقاري وتسييرها في الولاية وعملها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 46، 1985م، المادة03، ص1688.

[2] مرسوم التنفيذي رقم 91- 147، مرجع سبق ذكره، المادة 04، ص ص883-884.

- المحافظة على العمارات وملحقاتها قصد الإبقاء عليها باستمرار في حالة صالحة للسكن.
- إعداد جرد للعمارات المكونة للحظيرة العقارية التي يسيرها، وضبطه ومراقبة وضعية النظام القانوني لشاغلي الشقق والمحلات الكائنة هذه العمارات.
- تنظيم جميع العمليات التي تستهدف الاستعمال الأمثل للمجمعات العقارية التي يسيرها وتنسيق ذلك.
- ضمان تسيير جميع الأملاك التي ألحقت بها أو سوف تلحق بها، حسب شروط خاصة في إطار وحدوية قواعد تسيير الممتلكات العقارية.
- كل العمليات الأخرى التي تندرج في إطار التسيير العقاري.[1]

4- الموارد المالية للديوان:

بناءا على الطابع العمومي والتجاري والتمويل الذاتي للديوان، يمكن أن يحصل على الموارد المالية بما يلي:

- **الإيجـار:** يعتبر المورد الرئيسي للديوان ويقصد به مجموع المداخيل التي يحصل عليها الديوان مقابل إيجار السكنات والمحلات التجارية طـيلة فتـرة إستغـلالها.
- **البيـــع:** وهذا من خلال بيع السكنات والمحلات التجارية مع ضمان أن هذه المداخيل تغطي تكاليف الإنشاء والإتمـام والصيانة الخاصة بهـذه السكنات والمحلات.
- **الترقية العقارية:** في هذه الوضعية يتصرف الديوان كتاجر يقوم بتمويل عدة مقاولين خواص وعموميين لإنجاز مشاريع ترقوية موجهة للبيع والتي فيها حصة للديوان.
- **التحكم في المشاريع الموكلة:** يقوم الديوان بمتابعة المشاريع لصالح الهيئات التي توكل له بحيث يكون في أداء هذه بصفته مـناولا مقابل هامـش ربح متفق عليه.
- **أداء الخدمات:** وذلك في تقديم وأداء الخدمات المتمثلة عادة في صيانة المباني والإصلاحات الصغيرة سواء في مجـال ممتلكاتها أو مع متعامليها من خـارج الديوان.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية.

لتوضيح المهام والمسؤوليات الملقاة على مستويات سير العمل داخل الديوان، وجب إلقاء نظرة على الهيكل التنظيمي ساري المفعول في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية، المعتمد والمصادق عليه من طرف وزير السكن وفقا للمقرر رقم: 254/م.م.ب.ت/2006 المؤرخ في 12 جويلية 2006، والموضح في الشكل التالي:

[1] مرسوم التنفيذي رقم 91- 147، مرجع سبق ذكره، المادة 06، ص 884.

الشكل رقم: (05) الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

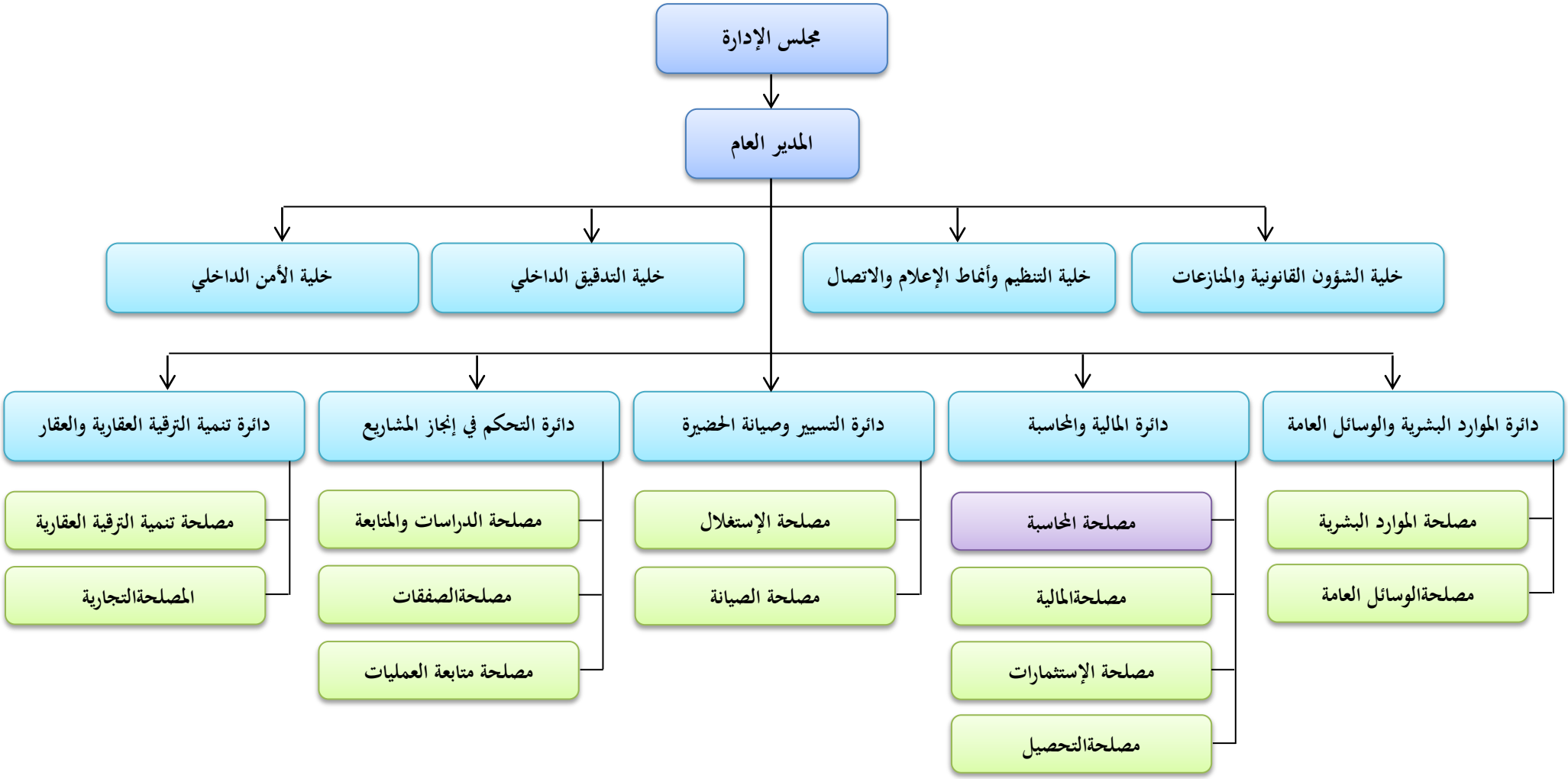

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على وثائق المؤسسة.

تتمثل المصلحة محل الدراسة المشار إليها في الهيكل التنظيمي في دائرة المالية والمحاسبة لكونها مركز للمعالجة داخل ديوان الترقية والتسيير العقاري، فهي الوحدة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، والمتكفلة بإصدار المعلومات المحاسبية إلى متخذي القرارات بعد معالجة البيانات الواردة من مختلف المصالح الأخرى، فالمهمة الأساسية للوظيفة المالية هي تحليلا لمعطيات المحصلة أما المحاسبة فتزودنا بالمعلومات الضرورية لإتخاذ القرارات المالية وهذا بعد تسجيلها وتبويبها.

وتقوم دائرة المالية والمحاسبة بمعالجة البيانات المحاسبية للعمليات المالية للديوان عن طريق مصلحة المحاسبة، والتي تتمثل مهامها فيما يلي:

1- تسجيل جميع العمليات اليومية كالشراء والتسديدات وغيرها؛

2- مسك الدفاتر المحاسبية؛

3- مراقبة وتدقيق الوثائق المحاسبية والسهر على مطابقتها للقانون الساري به العمل؛

4- إعداد الميزانية الختامية وملحقاتها للسنة.

المبحث الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات الإستثمارية في الديوان

لتوضيح هذا الدور نتطرق للإطار القانوني للمحاسبة في المؤسسة محل الدراسة، ثم نظام المعلومات المحاسبي المعتمد في المؤسسة من خلال مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: الإطار القانوني للمحاسبة في ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

يتمثل الإطار القانوني في المراجع القانونية المعتمدة في تنظيم العمليات المحاسبية، كما يلي:

الفرع الأول: النصوص القانونية

يلتزم ديوان الترقية والتسيير العقاري في أداء المحاسبة بتنفيذ النصوص القانونية التالية:

1) القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والذي يلزم كل شخص طبيعي أو معنوي يستوفي الشروط المنصوص عليها في المادة 04 من هذا القانون بمسك محاسبة مالية إبتداءا من 01 جانفي 2010.

2) المرسوم التنفيذي رقم 08/156 المؤرخ في 26مايو سنة 2008 ويتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

3) المرسوم التنفيذي 110/09 بتاريخ 07 أفريل 2009 المحدد لشروط الاعلام الآلي وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة.

4) القرار المؤرخ 27 يوليو سنة 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره، يتم الإلتزام كذلك بتعليمات وزارة المالية والمتمثلة فيما يلي:

1) التعليمة الوزارية رقم 02 مؤرخة في 2009/10/29 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.

2) مذكرات منهجية صادرة من المجلس الوطني للمحاسبة 2010-2011 المتعلقة بكيفيات تطبيق التعليمة رقم 02 وتضمن معالجة عملية الإنتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثاني: مسك الدفاتر المحاسبية

ألـزم المشرع الجزائري في القانون التجاري كل شخص سواء كان معنوي أو طبيعي يمارس نشاطا تجاريا، على مسك الدفاتر المحاسبية وذلك في مواده من 09 إلى 18، والتي تتمثل في دفتر اليومية ودفتر جرد، وقد تم وضع عدة شروط وقواعد لمسك هذه الدفاتر.

كما أن المادة 20 من القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي قد نصت هي كذلك على إلزامية مسك المؤسسة للدفاتر المحاسبية التالية:

1. دفتر اليومية: تسجل فيه يوميا كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب تسلسلها الزمني وفقا لمبدأ القيد المزدوج مع الإثبات بواسطة السندات والوثائق المحتفظ بها لضمان صدقيتها، ويكون دفتر اليومية مرقم وعليه ختم المحكمة ويأخذ الشكل التالي:

رقم الحساب		التاريخ	المبالغ	
مدين	دائن		مدينة	دائنة
Xxx	xxx	من ح/ الحسابات المدينة إلى ح/ الحسابات الدائنة البيان أو شرح العملية	xxx	xxx

المصدر: من إعداد الطالبة بإعتماد على الوثائق المؤسسة

2. دفتر الجرد: تسجل فيه الميزانية الختامية وحسابات النتائج في نهاية الدورة المحاسبية أي 12/31/ن.

بالإضافة إلى الدفاتر المحاسبية الإلزامية، يتم كذلك مسك الدفاتر المحاسبية الملحقة، والمتمثلة فيما يلي:

أ- دفتر الأجور.
ب- دفتر دخول وخروج المستخدمين
ج- دفتر حوادث العمل.
د- دفتر العطل.
هـ- دفتر طب العمل
و- دفتر عقود العمل

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبية في ديوان الترقية والتسيير العقاري بغرداية

تعتبر دائرة المالية والمحاسبة مركز للمعالجة داخل ديوان الترقية والتسيير العقاري، فهي الوحدة الأساسية للنظام المعلومات المحاسبية، والمتكفلة بإصدار المعلومات المحاسبية إلى متخذي القرارات بعد معالجة البيانات الواردة من مختلف المصالح الأخرى، ولتوضيح ذلك تم تقسيم المطلب إلى ثلاثة (03) فروع أساسية كما يلي:

الفرع الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبية في البيانات التي تنشأ نتيجة العمليات المالية التي يقوم بها ديوان الترقية والتسيير العقاري في نشاطاته التشغيلية، وتتجسد هذه البيانات في المستندات والوثائق القانونية التي تستعمل في عمليات التسجيل المحاسبي على مستوى مصلحة المحاسبة، باعتبارها الدليل على حدوث العمليات المالية التي تؤدي لتغيير قيم الأصول أو الخصوم أو حقوق الملكية أو الإيرادات أو المصروفات، بحيث تقدم هذه البيانات من طرف مختلف المصالح التابعة للديوان، حسب طبيعية نظام المعلومات الخاص بكل منها.

وبصفة عامة تنقسم المستندات والوثائق القانونية اللازمة للمدخلات حسب العمليات المالية المتعلقة بإجراءات الشراء والبيع (التنازل) كما يلي:

1- المستندات والوثائق القانونية اللازمة لعملية الشراء:

تعتبر عملية الشراء (الإقتناء) من الأنشطة الرئيسية في الديوان، بحيث تتم وفق إجراءات تنظيمية تستند على وثيقة مرجعية أو مذكرة مكتوبة تستخدم لتعزيز العمليات المالية وبالتالي تثبت صحة السجلات والدفاتر، وتتم عملية الشراء حسب احتياجات المؤسسة السنوية لتسيير نشاطاتها، وتنقسم من حيث طبيعة البضاعة إلى:

1-1- **إقتناء المواد واللوازم:** وتتمثل في كل أنواع السلع والمستلزمات (أدوات مكتبية، مواد التنظيف، ...) التي تستعملها المؤسسة في نشاطاتها السنوية ويكون إستهلاكها ذات مدة معينة (قصير الأجل).

1-2- **إقتناء التثبيتات العينية:** وتتمثل في الأصول طويلة الأجلالتي يشتريها الديوان، بقصد امتلاكها، استخدامها في نشاطاته التشغيلية كالأراضي والمعدات، الأثاث، الآلات والتجهيزات.

وتتم عملية التسجيل المحاسبي لعملية الشراء (الإقتناء) من خلال مرحلتين أساسيتين كما يلي:

أ- مرحلة دخول المشتريات للمخزن: ويتم ذلك بالمستندات والوثائق التالية:

- ✓ سند الطلب (Bon de Commande) للمواد واللوازم، محرر ومؤشر من طرف رئيس مصلحة الوسائل العامة وممضى من طرف المدير العام؛
- ✓ وصل استلام (Bon de réception) البضاعة محرر ومؤشر من طرف أميـن المخـزن وممضى من طرف رئيس مصلحة الوسائل العامة؛
- ✓ فاتورة الشـراء من طرف المـورد، وتكون مفصلة بحيث تحتـوي على نوع البضاعة، الكمية، السعر الوحدي، والمبلغ الإجمالي بكل الرسـوم؛
- ✓ نسخة طبق الأصل من الأمر بالدفع محرر ومؤشر من طرف رئيس مصلحة المالية وممضى من طرف رئيس دائرة المالية والمحاسبة والمدير العام.

ب- مرحلة خروج المخزون: ويتم ذلك بالمستندات والوثائق التالية:

- ✓ سند طلب داخلي (Bon de Commande Interne) للمستلزمات المطلوبة محرر ومضى من طرف رئيس الدائرة الطالبة؛
- ✓ وصل الخروج(Bon de sortie) محرر ومؤشر من طرف أمين المخزن وممضي من طرف رئيس مصلحة الوسائل العامة والطرف المستفيد؛
- ✓ جدول الاستهلاك (Etat de Consommation) لمجموع المواد واللوازم المستهلكة، معد ومؤشر من طرف أمين المخزن وممضى من طرف رئيس مصلحة الوسائل العامة ويرسل إلى مصلحة المحاسبة للمعالجة المحاسبية.

2- المستندات والوثائق القانونية اللازمة لعملية البيع (التنازل):

تعتبر عملية بيع التثبيتات (التنازل) من الأنشطة الرئيسية التي يعتمد عليها الديوان في تمويل الميزانية (الإيرادات)، وذلك من خلال بيع المباني (سكنات أو محلات)، أو بيع التجهيزات والمعدات المتلفة والمنتهية الصلاحية الغير قابلة للاستعمال، وتتم هذه العملية وفق إجراءات تنظيمية تستند على وثيقة مرجعية أو مذكرة مكتوبة تستخدم لتعزيز العمليات المالية، وتنقسم من حيث طبيعة التثبيتات إلى:

2-1- السكنات والمحلات التجارية: وتتمثل في برنامج السكن الترقوي المدعم من طرف الدولة، والتي يتم إنجازها من طرف الديوان بعد دراسة المشروع إبتداءا من عملية إقتناء الأراضي إلى غاية عملية التسويق وبيعها للمستفيدين بصيغها المختلفة (البيع على التصاميم والبيع بالمزايدة)، وفق شروط تنظيمية وقانونية.

2-2- العتاد والمعدات والتجهيزات المنتهية الصلاحية: وتتمثل في بيع كل التثبيتات العينية المتلفة كليا والغير صالحة للإستعمال من طرف الديوان، وهذا بعد موافقة مجلس الإدارة، ويكون ذلك عن طريق البيع بالمزايدة بالإعلان في الجرائد تحت إشراف ورقابة محافظ البيع بالمزاد العلني.

وتتم عملية التسجيل المحاسبي لعملية بيع (التنازل) للتثبيتات بالمستندات والوثائق التالية:

- ✓ محضر جرد العتاد المنتهية الصلاحية والغير قابل للاستعمال، محرر وممضي من طرف لجنة الجرد ويكون مرفوقا بالقائمة الإسمية للعتاد؛
- ✓ محضر البيع بالمزاد العلني محرر وممضي من طرف محافظ البيع بالمزاد العلني يحتوي على مبلغ إرساء المزايدة والشخص الحائز على العرض؛
- ✓ محضر تسليم البضاعة مؤشر وممضي من طرف رئيس مصلحة الوسائل العامة وممضي من طرف الشخص الحائز على العرض؛
- ✓ وصل الدفع في حساب الديوان (Avis Crédit) للمستفيد الذي يثبت دفع المبلغ الذي رست عليه المزايدة.

الفرع الثاني: معالجة نظام المعلومات المحاسبي

بعد حدوث العمليات المالية وما يترتب عنها من تدفق إقتصادي تتم معالجتها محاسبيا من خلال جمع البيانات المتعلقة بها والتأكد من صحتها وسلامتها من الناحية القانونية شكلا ومضمونا، ثم تحليلها لتحديد الطرف الدائن والطرف المدين للقيد المحاسبي الواجب التسجيل حسب التسلسل الزمني لها، في اليوميات الخاصة بذلك حسب طبيعتها (يومية التثبيتات، يومية المخزونات، يومية المشتريات، يومية المبيعات (التنازل)، يومية الصندوق، يومية الأجور، ...الخ).

ومن خلال الدراسة الميدانية سنتعرف على معالجة نظام المعلومات المحاسبي للتثبيتات لسنة 2018، إنطلاقا من التسجيل في اليوميات الإلكترونية للبرنامج المحاسبي إلى غاية المعالجة الآلية للبيانات والترحيل إلى دفتر الأستاذ واعداد المخرجات المختلفة، كما يلي:

أولا- تسجيل العمليات المحاسبية في اليوميات المختلفة:

تتم عملية القيد المحاسبي في الديوان وفقا للنظام المحاسبي المالي (scf) في اليوميات المذكورة سابقا وفق البرنامج الإلكتروني PC COMPTAالخاصبالمحاسبة المالية لكل العمليات الإقتصادية اليومية التي يقوم بها ديوان الترقية، حيث قامت المؤسسة خلال سنة 2018 بعد تحديد الاحتياجات بعملية الاقتناء الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح العمليات المالية لسنة 2018

الرقم	التعيين	المبلغ الكلي	المصاريف الأخرى	طريقة الدفع
01	المـــواد واللوازم	71 300.00 دج	13 543.00 دج	التسديد على الحساب
02	عـــتاد المكتب	682 880.00 دج	129 747.20 دج	التسديد على الحساب
03	الأثاث المكتبي	580 500.00 دج	110 295.00 دج	التسديد على الحساب
04	عتاد الإعلام الآلي	908 308.00 دج	172 578.52 دج	التسديد على الحساب

المصدر :من إعداد الطالبة باعتماد على وثائق المؤسسة.

بعد ذلك تم تسجيل هذه الممتلكات والمعدات بجميع التكاليف الضرورية التي يتحملها الديوان حتى يصبح الأصل جائز للاستخدام وبالشكل الذي اشتري الأصل من أجله، كما يلي:

أ- **التسجيل في يومية المشتريات:** تسجل في هذه اليومية العمليات المتعلقة بشراء المواد واللوازم المختلفة وتسجل محاسبيا كما يلي:

رقم الحساب		التاريخ	المبالغ	
مدين	دائن	2018/XX/XX	مدينة	دائنة
38		ح/ المـــواد واللـــوازم	XXX	
4456		ح/ دولة، رقم مستَرجع	XXX	
	401	ح/ موردو		XXX
		فاتورة رقم 2018/XX		

المصدر :مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

ب- التسجيل في يومية المخزونات: تسجل في هذه اليومية العمليات المتعلقة بدخول وخروج المشتريات للمخزن حسب طبيعة العملية كما يلي:

1- عملية دخول المشتريات للمخزن: تسجل حسب القيد المحاسبي التالي:

رقم الحساب		التاريخ	المبالغ	
مدين	دائن	2018/XX/XX	مدينة	دائنة
31		مـــواد واللـــوازم	XXX	
	38	مشتريات مواد ولوازم		XXX
		وصل إستلام رقم 2018/XX		

المصدر: مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

2- عملية خروج المخزون: تسجل حسب القيد المحاسبي التالي:

رقم الحساب		التاريخ	المبالغ	
مدين	دائن	2018/XX/XX	مدينة	دائنة
602		مـــواد واللــوازم	XXX	
	32	مواد ولوازم		XXX
		وصل خروج رقم2018/XX		

المصدر :مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

ج- التسجيل في يومية الاستثمارات: تسجل في هذه اليومية العمليات المتعلقة بإقتناء التثبيتات العينية، وخروجها بسبب التنازل عنها كما يلي:

1- عملية اقتناء التثبيتات العينية: يمكن أن تتم عن طريق البنك و/أو على الحساب، وتسجل حسب القيد المحاسبي التالي:

رقم الحساب		التاريخ	المبالغ	
مدين	دائن	2018/XX/XX	مدينة	دائنة
218		ح/ التثبيتات العينية	XXX	
4456		ح/ دولة، رقم مسترجع على التثبيتات	XXX	
	404	ح/ موردو التثبيتات		XXX
		فاتورة رقم 2018/XX		

المصدر :مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

2- عملية إثبات اهتلاك التثبيتات العينية: تتم في نهاية السنة المالية عند غلق الحسابات (نهاية الدورة)، رصد انخفاض قيمة الأصل نتيجة لاستعماله، وتحدد القيمة التي ينبغي أن تظهر بها التثبيتات العينية في الميزانية، ومن خلال دراسة المعالجة المحاسبية لذلك في الديوان، فإننا نشير إلى أنه يتم استعمال طريقة الإهتلاك الثابت التي تؤدي إلى عبء ثابت على طول المدةالنفعية للأصل.

ويحسب قسط الإهتلاك السنوي وفق حاصل القسمة للمبلغ القابل للإهتلاك (التكلفة الأصلية-قيمة الخردة) على العمر الانتاجي للأصل (حسب طبيعة الأصل).

ويكون التسجيل المحاسبي لقسط الإهتلاك السنوي حسب النظام المحاسبي المالي، بإستعمال الحساب 681 لتسجيل كل تدني أو فقدان في قيمة التثبيتات بجعله مدين سنويا بقسط الإهتلاك وبالتالي يحمل لنتائج الدورة المالية قسط الاهتلاك الموافق لاستعمال الأصل خلال الدورة، مقابل جعل ح/281اهتلاك المثبتات المادية دائنا، ويكون القيد المحاسبي لذلك كما يلي:

رقم الحساب		التاريخ	المبالغ	
مدين	دائن	2018/XX/XX	مدينة	دائنة
681		مخصصات الإهتلاك	XXX	
	281	إهتلاكالتثبيتات العينية		XXX
		إثبات قسط الإهتلاك لسنة 2018		

المصدر :مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

ملاحظة: حسب رئيس دائرة المالية والمحاسبة لم تطبق المؤسسة إعادة تقييم خسارة قيمة الأصول إلى غاية 2018/12/31 لأنه لا توجد مؤشرات تدل على ذلك، إلا أن محافظ الحسابات أشار إلى هذا التحفظ في التقارير السابقة قبل عملية التطهير المحاسبي.

ثانيا- الترحيل إلى دفتر الأستاذ

بعد عملية جمع البيانات وتصنيفها والقيام بتسجيل العمليات المحاسبية في دفاتر اليوميات المختلفة، يأتي إجراء ترحيلها إلى دفتر الأستاذ عن طريق البرنامج الإلكتروني للمحاسبة (PC Compta)، وذلك من أجل الترصيد والتأكد من الحسابات، حيث يقوم المحاسب بإدخال البيانات في الخانات المناسبة للبرنامج ليتم بعد ذلك حساب الأرصدة الدائنة والمدينة، من ثم يقوم البرنامج بنقل هذه الأرصدة ليضعها في جدول ميزان المراجعة، حسب التسلسل الزمني لها، بشكل شهري من أجل معرفة الأرصدة الدائنة من المدينة، ومقارنة الأصول بالخصوم، والتأكد من السير الحسن لكل الأنظمة داخل الديوان.

الفرع الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

تتمثل أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بديوان الترقية في القوائم المالية التي فرضها النظام المحاسبي المالي كما يلي:

1-الميـزانية: هي عبارة عن تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للديوان في لحظة زمنية معينة عادة سنة، وللميزانية قسمين، يسمى القسم الأول بالخصوم ويضم كافة البنود الخاصة بخصوم الديوان والتزاماته إتجاه الآخرين، والقسم الثاني يسمى بالأصول ويضم كافة البنود الخاصة بأصول الديوان وحقوقه على الآخرين.

2-جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف الديوان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).

3-جدول تدفقات الخزينة: هو الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها بالاعتماد على عنصر الخزينة، ويعتبر كجدول قيادة في يد مجلس الإدارة تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة.

4-جدول تغير الأموال الخاصة: يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

5-الملاحق: وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية.

ومن أجل معرفة التثبيتات الملموسة للديوان لابد من عرض ودراسة بعض القوائم المالية لها من الميزانية الختامية للأصول والخصوم وبعض الملاحق، وذلك من أجل توفير خاصية القوائم المالية للمقارنة حيث تشمل القيم المحاسبية لمختلف البنود لسنة 2018 وفيما يلي عرض لأهم القوائم المالية:

جدول رقم 02 يوضح الميزانية المحاسبية المقفلة في 2018/12/31

BILAN (ACTIF)					
LIBELLE	**NOTE**	**BRUT**	**AMO/PROV**	**NET**	**NET 2017**
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
incorporelles Immobilisations		210 000,00	150 800,00	59 200,00	102 683,34
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 409 047,62		4 409 047,62	18 371 903,62
Bâtiments		877 802 513,06	571 983 321,64	305 819 191,42	868 496 545,93
Autresimmobilisationscorporelles		46 923 990,01	32 684 381,55	14 239 608,46	20 091 542,00
Immobilisations en concession					
Immobilisationsencours		70 164,50		70 164,50	53 219 426,27
Immobilisationsfinancières					
Titresmis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autrestitresimmobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					119 015 829,58
Impôtsdifférésactif		1 649 466,05		1 649 466,05	1 617 675,38
TOTAL ACTIF NON COURANT		**931 065 181,24**	**604 818 503,19**	**326 246 678,05**	**1 080 915 606,12**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		727 535 347,26		727 535 347,26	584 441 998,25
Créances et emploisassimilés					
Clients		467 109 624,30	12 740 427,93	454 369 196,37	476 370 999,53
Autresdébiteurs		94 937 349,09	61 574 829,98	33 362 519,11	40 438 682,98
Impôts et assimilés		5 519 610,76		5 519 610,76	25 555 042,45
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		10 000 000,00		10 000 000,00	10 000 000,00
Trésorerie		710 231 598,80		710 231 598,80	640 401 615,49
TOTAL ACTIF COURANT		**2 015 333 530,21**	**74 315 257,91**	**1 941 018 272,30**	**1 777 208 338,70**
TOTAL GENERAL ACTIF		**2 946 398 711,45**	**679 133 761,10**	**2 267 264 950,35**	**2 858 123 944,82**

المصدر: مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	**NOTE**	**2018**	**2017**
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		436 576 730,78	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecartd'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		58 462 763,48	-48 773 730,93
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-272 530 999,61	466 437 851,71
Part de la société consolidant (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**222 508 494,65**	**417 664 120,78**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettesfinancières		276 100 272,00	758 649 365,42
Impôts (différés et provisionnés)			
Autresdettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		45 331 349,53	36 422 253,32
TOTAL II		**321 431 621,53**	**795 071 618,74**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptesrattachés		894 688 699,02	25 163 450,03
Impôts		37 182 133,52	71 013 401,13
Autresdettes		791 454 001,63	1 548 251 535,65
Trésoreriepassif			959 818,49
TOTAL III		**1 723 324 834,17**	**1 645 388 205,30**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**2 267 264 950,35**	**2 858 123 944,82**

المصدر: مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

جدول رقم 03 يوضح الميزانية المختصرة المقفلة في 2018/12/31

ACTIF	MONTANT	%	PASSIF	MONTANT	%
Immobilisations	326 246 678.05	14.40	Capitaux Propres	222 508 494.65	9.81
Stocks	727 535 347.26	32.08	Passif non Courant	321 431 621.53	14.18
Créances	493 251 326.24	21.75	Passif Courant	1 723 324 834.17	76.01
Disponibilités	720 231 598.80	31.77			
Total	**2 267 264 950.35**	**100**	**Total**	**2 267 264 950.35**	**100**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة

نلاحظ أن ميزانية ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية المقفلة في 2018/12/31 بمبلغ 2 267 264 950.35 دج الذي عرف نقصان مقدر بمبلغ 590 858 994.47 دج مقارنة بالسنة الفارطة 2017.

1- تحليل الأصول: من خلال جدول الميزانية نلاحظ ما يلي:

- **الاستثمارات:** تمثل نسبة 14.40% من إجمالي الأصول الذي انخفض مقارنة بسنة 2017، كما عرفت الاستثمارات الخامة تدفق سالب مقدر بمبلغ - 1 721 715 814.69 دج مقارنة بسنة 2017؛
- **المخزونات:** تمثل نسبة 32.08% من إجمالي الأصول، حيث عرفت إرتفاع بنسبة 19.67%، مقدر بمبلغ 143 093 349.01 دج مقارنة بسنة 2017؛
- **الديــون:** تمثل نسبة 18.97% من إجمالي الأصول، بحيث بقيت على نفس القيمة لسنة 2017 والتي تمثل مباشرة ديون على الزبائن؛
- **المتاحات:** تمثل نسبة 31.77% من إجمالي الأصول، حيث عرفت إرتفاع مقدر بمبلغ 69 829 983.31 دج مقارنة بسنة 2017.

2- تحليل الخصوم: من خلال جدول الميزانية نلاحظ ما يلي:

- **الأموال الخاصة:** عرفت إرتفاع مقدر بنسبة 9.81% من إجمالي الخصوم التي تحتوي على نتيجة إيجابية لسنة 2017، هذا الصنف سجل إنخفاض بنسبة 46.73% مقارنة بسنة 2017
- **الخصوم الغير الجارية:** ارتفعت بنسبة 14.18% من اجمالي الخصوم، هذا الارتفاع ناتج عن تدفق إيجابي وسلبي مقدر بمبلغ 473 639 997.21 دج مقارنة بسنة 2017 الذي سجل 323 431 621.53 دج، هذا الإرتفاع مفسر بتحصيل الكفالات الخاصة بتوزيع السكنات وتصحيح تعويض منحة التقاعد.
- **الخصوم الجارية:** إرتفعت بنسبة 76.01% من إجمالي الخصوم، هذا الإرتفاع في الصنف ناتج عن تدفق إيجابي وسلبي مقدر بمبلغ 77 936 628.87 دج مقارنة بسنة 2017، بحيث أن هذه الديون تضم بشكل أساسي الموردين والحسابات التابعة لها.

ويمكن تلخيص ما سبق، في البيانات التالية:

1-الأصول الغير الجارية تتمثل في الحسابات التالية:

Solde Brut	931 065 181.24
Ammortissements	604 818 503.19-
Solde Net	326 246 678.05

2-الأموال الخاصة تتمثل في الحسابات التالية:

Capital Emis	436 576 730.78
Résultat Net	58 462 763.48
Report a Nouveau	272 530 999.61 -

جدول رقم 04 يوضح جدول حسابات النتائج في 2018/12/31

COMPTE DE RESULTAT/NATURE			
LIBELLE	**NOTE**	**2018**	**2017**
Ventes et produits annexes		218 138 158,34	227 722 416,24
Variation stocks produits finis et en cours		127 477 470,03	44 177 397,59
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		2 730 363,35	379 090,91
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**348 345 991,72**	**272 278 904,74**
Achats consommés		-2 424 224,75	-4 084 134,88
Services extérieurs et autres consommations		-140 931 908,78	-62 826 747,81
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-143 356 133,53**	**-66 910 882,69**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**204 989 858,19**	**205 368 022,05**
Charges de personnel		-134 970 424,16	-131 105 480,71
Impôts, taxes et versements assimilés		-6 641 258,00	-1 335 577,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**63 378 176,03**	**72 926 964,34**
Autresproduitsopérationnels		55 089 905,23	12 989 252,72
Autres charges opérationnelles		-7 003 378,07	-22 748 569,95
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-90 141 835,38	-116 718 308,73
Reprise sur pertes de valeur et provisions		34 804 577,94	2 191 186,11
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**56 127 445,75**	**-51 359 475,51**
Produits financiers		695 851,68	978 069,20
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		**695 851,68**	**978 069,20**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**56 823 297,43**	**-50 381 406,31**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-10 000,00	-10 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 649 466,05	1 617 675,38
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**438 936 326,57**	**288 437 412,77**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-380 473 563,09**	**-337 211 143,70**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**58 462 763,48**	**-48 773 730,93**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**58 462 763,48**	**-48 773 730,93**

المصدر: مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

جدول رقم 05 يوضح جدول تدفقات الخزينة في 2018/12/31

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE			
LIBELLE	**NOTE**	**2018**	**2017**
Flux de trésorerie provenant des acitivités opérationnelles			
Encaissementsreçus des clients		264 992 688,42	227 910 525,51
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-240 151 911,25	-189 063 474,84
Intérêts et autres frais financiers payés		-109 194,86	-117 538,28
Impôts sur les résultats payés		-10 000,00	-10 000,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		24 721 582,31	38 719 512,39
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		42 423 738,90	12 003 119,92
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**67 145 321,21**	**50 722 632,31**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-8 627 405,43	-1 616 541,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		4 343 550,51	5 753 256,16
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers		695 851,68	978 069,20
Dividendes et qoute-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)		**-3 588 003,24**	**5 114 784,36**
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissementsprovenantd'emprunts		12 679 818,49	3 310 000,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-8 177 698,01	-2 490 000,00
Subventions (74;131;132)		2 730 363,35	379 090,91
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**7 232 483,83**	**1 199 090,91**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**70 789 801,80**	**57 036 507,58**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		**639 441 797,00**	**582 405 289,42**
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		**710 231 598,80**	**639 441 797,00**
Variation de la trésorerie de la période		**70 789 801,80**	**57 036 507,58**
Rapprochement avec le résultat comptable		**12 327 038,32**	**105 810 238,51**

المصدر: مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

الإستثمارات الغير جارية (الخام) سجلت خلال سنة 2018 تراجع مقدر بمبلغ –1 721 715 814.69 دج مقارنة بسنة 2017 الذي يمثل نسبة – 64.94% المقدر بمبلغ 2 651 131 529.88 دج خلال سنة 2017، لتصل إلى 929 415 715.19 دج خلال سنة 2018.

هذا التغير الإيجابي والسلبي هو نتيجة ما يلي:

- ✓ التدفق الداخلي لأصول الإستثمار بمبلغ 1 752 252 888.70 دج.
- ✓ التدفق الخارجي لأصول الإستثمار بمبلغ – 3 473 968 703.39 دج.
- ✓ قيمة الإنخفاض تقدر بمبلغ –1 721 715 814.69 دج.

هذا المبلغ الإجمالي للانخفاض لسنة 2018، موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 06 يوضح جدول التدفقات الداخلة والخارجة في 2018/12/31

Nature	Intitule du compte	Nature d'opération	Montant
213***	Constructions	Reclassementselonassainissement	1 743 629 869.61
218000	Mat. Transport Véh. Léger	AchatVéhucile SANTAFEA	5 487 900.00
218100	Mobiliers de Bureau	AchatMobiliers de Bureau	580 500.00
218200	Matériel de Bureau	Achat Panneau d'affichage+Clim+radiateur	892 376.00
218300	MatérielInformatique	AchatOrdinateurs, Impr, photocopieuse	908 308.00
218460	EquipementsSociaux	Achatchapiteaux	126 470.59
218500	Agencement et Installation	Reclassement du compte	290 500.00
218700	Matériel de Chantier	Reclassement du compte	266 800.00
232201	Centre Andalous en Cours	Etude de Sole Centre Andalous	70 164.50
		Total Flux Entrant Immobilisations	**1 752 252 888.70**
211000	Terrains	Reclassement du compte	13 962 856.00
212450	Agencement et Installation tél.	Reclassement du compte	290 500.00
213***	Construction	Reclassement +sortie de logts cédés	3 386 217 412.02
215000	Matériel de Chantier	Reclassement du compte	81 585.25
218***	AutreImmob. Corporelles	Reclassement +sortie de logts cédés	20 196 923.85
232***	Immob. Corporellescours	Reclassement du compte	2 204 993.73
238***	Avances et Acomptes	Reclassement du compte	51 014 432.54
		Total Flux Sortant des immobilisations	**3 473 968 703.39**
		Evolution	**1 721 715 814.69 –**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الوثائق المقدمة من طرف مصلحة المحاسبة

جدول رقم 07 يوضح جدول التغير في الاموال الخاصة في 2018/12/31

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES						
Libelle	**Note**	**Capitalsocial**	**Prime d'émission**	**Ecart d'évaluation**	**Ecart de réévaluation**	**Réserves et résultat**
Solde au 31 décembre 2016		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**466 437 851,71**
Changementméthodecomptable 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurssignificatives 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendespayés 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat net de l'exercice 2017		0,00	0,00	0,00	0,00	-48 773 730,93
Solde au 31 décembre 2017		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**417 664 120,78**
Changementméthodecomptable 2018		436 576 730,78	0,00	0,00	0,00	-690 195 120,39
Correction d'erreurssignificatives 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendespayés 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat net de l'exercice 2018		0,00	0,00	0,00	0,00	58 462 763,48
Solde au 31 décembre 2018		**436 576 730,78**	**0,00**	**0,00**	**0,00**	**-214 068 236,13**

المصدر: مصلحة المحاسبة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية

من خلال القوائم المالية للديوان في 2018/12/31، فإن الأموال الخاصة سجلت النتائج والملاحظات التالية:

- ✓ إيجابية بمبلغ 417 664 120.78 دج قبل ترحيل نتيجة سنة 2018.
- ✓ إيجابية بمبلغ 222 508 494.65 دج بعد ترحيل نتيجة سنة 2018.

بالفعل الديوان حقق نتيجة إيجابية مقدرة بمبلغ 58 462 763.48 دج لسنة 2018

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال الدراسة الميدانية لنظام المعلومات المحاسبي بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية، ودوره في إتخاذ القرارات الإستثمارية، وبإعتبار أن المؤسسة إقتصادية تخضع للنظام المحاسبي المالي في تحرير البيانات المحاسبية من خلال تجميع البيانات وإدخالها وفق البرنامج الإلكتروني (PC Compta) على مستوى مصلحة المحاسبة ومعالجته للحصول على المخرجات في شكل قوائم مالية، والتي يتم بناءا عليها بعد المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات وعرضها على مجلس الإدارة، لإعادة النظر في استراتيجية المؤسسة للسنوات القادمة حسب المعطيات، وإتخاذ جملة من القرارات الإستثمارية اللازمة التي من شأنها تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية أكثر والتي تعد تجارية في علاقاتها مع الغير، بالإضافة للحفاظ على أصولها وتوسيع نشاطاتها.

خـــاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسةالمرتبطة بالإجابة على الإشكالية: ما مدى تأثير مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على إتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسة؟ والتساؤلات الفرعية المتمثلة فيما هو مفهوم وخصائص نظام المعلومات المحاسبية؟ ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة؟، الإلمام بكل الجوانب التي لها علاقة مباشرة بالموضوع، وذلك بتطرقنا في الجانب النظري لمفهوم نظام المعلومات المحاسبية وأهميته، بالإضافة للأهداف والخصائص، وكذا علاقتها بالقرارات الإستثمارية، أما في الجانب التطبيقي للدراسة قد تمت دراسة حالة بديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية غرداية بغية الوقوف على مدى اعتماد الديوان على مخرجات النظام المحاسبي في اتخاذ القرارات الاستثمارية .

وفي الاخير قمنا بعرض اختبار الفرضيات من هذه الدراسة وعرض النتائج المتوصل اليها واقتراح بعض التوصيات:

1- اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الاشكالية والاسئلة الفرعية المطروحة ووضعنا لعدة فرضيات وبعد دراستنا لمختلف جوانب الموضوع سواءا من الجانب النظري او التطبيقي وبعد اختبارنا لمدى صحة فرضيات الدراسة توصلنا الى النتائج التالية:

- فيما يخص الفرضية الأولى التي تنص على أن "نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من الأجزاء أو العناصر أو المقومات التي تعمل مع بعضها البعض بصورة متناسقة ومترابطة، من أجل توفير معلومات محاسبية فيشكل تقارير وقوائم مالية وإيصالها إلى مستخدمها في الوقت المناسب لمساعدته مع إتخاذ القرارات"، فقد تم تأكيدها من خلال الدراسة النظرية حيث تم التوصل إلى أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر نظام حيوي داخل المؤسسة ولا يمكن تجاهله، وذلك لما يحتويه من تخزين للمعلومات المحاسبية، والعمل على خدمة أهداف ومشاريع المؤسسة.

- الفرضية الثانية "يحاول ديوان الترقية والتسيير العقاري تبني نظاما فعالا للمعلومات المحاسبية يساعده على بلوغ أهدافه"، تم تأكيد صحتها من خلال الدراسة الميدانية لنظام المعلومات المحاسبية لسنة 2018، وذلك من خلال تحليل المخرجات في شكل قوائم مالية، والتي يتم بناءا عليها بعد المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات وعرضها على مجلس الإدارة، إعادة النظر في استراتيجية المؤسسة للسنوات القادمة حسب المعطيات.

2- نتائج الدراسة:

من خلال ما تم تقديمه في هذا البحث يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- القرارات التي يتم اتخاذها في المؤسسة وخاصة القرارات المالية لا تتم من العدم بل تحتاج إلى أنظمة معلومات توفر لها مختلف البيانات والمعلومات التي تساعدها في هذه العملية من إتخاذ القرار المناسب.
- نظام المعلومات المحاسبي كغيره من نظم المعلومات يتكون من مدخلات يتم تشغيلها بوسائل التشغيل المختلفة للحصول على مخرجات والمتمثلة في المعلومات التي يستخدمها متخذ القرار من أجل إتخاذ القرارات المتعلقة بالأهداف التشغيلية والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.
- يعمل نظام المعلومات المحاسبي على مساعدة متخذو القرار في إتخاذهم لمختلف القرارات التشغيلية كانت أو استثمارية أو إستراتيجية من خلال تزويدهم بمعلومات عن الوضعية المالية الحالية للمؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية لها وتحديد نقاط قوتها ونقاط الضعف.
- البيانات المتمثلة في شكل تقارير مالية تشمل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية ذلك بغرض المعالجة وتجيزها لتكون مخرجات في شكل معلومات محاسبية ملائمة لعملية إتخاذ القرارات؛
- إن جودة المعلومات المحاسبية كمعيار للمفاضلة بين البدائل المتاحة والمقبولة لإختيار البديل المناسب للمعالجة المحاسبية كما تعتمد بشكل أساسي على كفاءة التصميم لنظم المعلومات المحاسبية، حتي في الأخير تعبر المخرجات على جودة المدخلات ونجاح النظام المحاسبي الذي يعبر عن المحرك الأساسي للدورة المحاسبية (إدخال – معالجة – إخراج)؛
- يحاول ديوان الترقية والتسيير العقاري تبني نظام للمعلومات المحاسبية يعتمد بدرجة كبيرة على مواكبة تطورات تكنولوجيا المعلومات وهذا من أجل إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة تساعد إدارية علي إتخاذ القرارات المناسبة والمختلفة؛
- يتسم ديوان الترقية والتسيير العقاري بكبر حجم نشاطه وتعقد وتشابك عملياته، ذلك يلزم وجود عدد كافي من الموظفين للعمل على نظام المعلومات المحاسبي، لكن في أرض الواقع يوجد نقص كبير في عدد الموظفين مما يشكل عائقا أمام فاعلية إتخاذ القرار بالسرعة المطلوبة؛
- تم التوصل إلى بعض السلبيات من خلال تقييم نظام المعلومات المحاسبية المطبق تمثلت في الآتي:
  - ✓ خلط في تقييم الأعمال وتداخل بين مهام أخرى في بعض المصالح؛
  - ✓ غياب لبعض الوثائق الداعمة لتنفيذ العمليات؛
  - ✓ تسجيل مختلف العمليات محاسبيا لا يتم في تاريخ إجراء العمليات والمعاملات المالية.

3- الاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم الإقتراحات التالية فيما يلي:

- يجب أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي بديوان الترقية والتسيير العقاري قنوات إتصال لتدفق المعلومة من خلال بناء شبكة إتصال داخلي للإعلام الآلي يعمل على الوصول المعلومة بالدقة المطلوبة وفي الوقت المناسب؛
- إخضاع البرامج الحاسوبية للتحديث والتطوير المستمرين؛
- المتابعة المستمرة للأجهزة لضمان عدم وجود خلل في الحواسب المستخدمة في تطبيق النظام؛
- التأكد على أهمية وجود ضوابط فعالة غير المصرح بها في تطبيق النظام مع ضوابط لحفظ وأمن المعلومات؛
- زيادة الإهتمام بالموظفين المكلفين بتطبيق النظام من خلال رفع في مؤهلاتهم العلمية والعملية اللازمة لتطبيق النظام من خلال دورات تكوينية تساهم في تحديثهم ومواكبتهم للتطورات المعرفية والتكنولوجيا في هذه المجالات؛
- يجب على ديوان الترقية والتسيير العقاري الإهتمام أكثر بطريقة إعداد المعلومات المالية بشكل مفصل من خلال القوائم المالية ووفقا للمبادئ المحاسبية والإجراءات التي جاءها النظام المحاسبي، وتطهير الحسابات الثابتة منذ سنوات مالية سابقة، حتي تعكس الصورة الحقيقية للمركز المالي الحقيقي لديوان الترقية والتسيير العقاري؛
- توفير الموارد المادية والأدوات المختلفة التي تساعد على تطبيق نظام المحاسبي.

❖ **آفـــاق البحث:**

في نهاية هذا البحث نلفت النظر لبعض النقاط التي يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية وهي:

- واقع إستخدام شركات المقاولات الجزائرية لنظم المعلومات المحاسبي؛
- أثر تخطيط وتطبيق النظام المحاسبي للمعلومات على جودة وأمن المعلومات المحاسبية الإلكترونية؛

تفعيل دور نظام المعلومات المحاسبي بإستخدام كفاءة وفعالية الإفصاح المحاسبي.

قائمة المراجع

1- الكـــتب:

1. أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
2. أحمد رجب عبد العالي واخرون، دراسة في الأنظمة والمشكلات المحاسبية، دار الجامعية، مصر، 2002-2003.
3. أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول 2001.
4. البحيص عصام محمد، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 14، العدد الأول.
5. أمين السيد لطفي، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2004.
6. حسن قاضي، مأمون حسان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2008.
7. حسين حريم، أساسيات الإدارة، دار حامد للطباعة والنشر، الأردن،1998.
8. حسين عمر، الإستثمار والعولمة، دار الكتاب، مصر، 2000.
9. حمدي أبو النور عويس، نظم المعلومات ودورها في صنع القرار الإداري، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
10. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
11. د. عاطف عقيل اليواب، أهمية إستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 14، العدد الثاني، 2014، الاردن.
12. زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي والحقيقي، دار وائل، الأردن، 2000.
13. سقيري نوري، إدارة الإستثمار، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2012.
14. طارق طه، نظم المعلومات والحاسبات الآلية، مكتبة الحومين، مصر، 2004.
15. طلال محمد على الحجاري، فؤاد عبدالمحسن الجبوري، نظم المعلومات المحاسبية وفعاليتها في ظل الدور الإستراتيجي لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، الأردن، 2014.
16. عبدالحي مرعي، أساسيات المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، مصر، 1998.
17. عبدالمطلب عبدالحميد، دارسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2000.
18. عطاالله أخمد الحسبان، نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة العربية، دار اليازور التعليمية، الأردن، 2013.
19. علي حسين، نظريات القرارات الإدارية، دار المسيرة، الاردن، 1997.
20. كاسر نصر، الأساليب الكمية في إتخاذ القرارات، دار حامد للنشر، الأردن، 2006.
21. كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للطبع ونشر، مصر، 1988.

22. محمد شمس الدين نصر، بحث'4'مقدم لنيل درجة المجاستير في المحاسبة، جامعة السودان.
23. محمد فخري مكي، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر للنشر، مصر، 2000.
24. محمود إبراهيم، تحليل التقارير المالية، مطابع الملك سعود، السعودية، 1416هـ.
25. مهدي مأمون الحسين، نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2013.
26. نجم عبدالله الحميدي، نظام المعلومات الإدارية، مدخل معاصر، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
27. يحي محمد أبو طالب، المحاسبة الإدارية نظام للمعلومات في مجال التخطيط، الرقابة- إتخاذ القرارات، مكتبة عين شمس، مصر، 1986.

2- الرسائل والمذكرات الجامعية:

2-1- مذكرات الماجستير:

1. طرابلسي سليم، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، باتنة،2008-2009.
2. وائل إبراهيم الراشد، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الكويت سنة 1999.

2-2- مذكرات الماستر:

1. جلال محمد حسن أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في إتخاذ القرارات الاستثمارية في بنوك التجارية، بحث مقدم لنيل درجة الليسانس في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان، 2016.
2. رحيمة العيفة، دور نظام المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية، مذكرة تخرج نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016-2017.

القوانين والمراسيم:

1. المرسوم التنفيذي رقم 147-91 المؤرخ في 1991/05/12، يتضمن تغيير الطبيعة القانونية للقانون الأساسي لدواوين الترقية والتسيير العقاري وتحديد كيفيات تنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 25، 1991م، المادة01.
2. المرسوم التنفيذي رقم 75-85 المؤرخ في 13أبريل سنة 1985 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 143-76المؤرخ في 23أكتوبر سنة 1976 والمتضمن إنشاء مكاتب للترقية والتسيير العقاري للولاية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد17، 1985م، المادة01.
3. المرسوم التنفيذي رقم85 - 270 المؤرخ في 1985/11/06 يغير تنظيم دواوين الترقية والتسيير العقاري وتسييرها في الولاية وعملها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 46، 1985م، المادة03.
4. مرسوم التنفيذي رقم 91- 147.

الملاحق

الملحق رقم 01

OPGI GHARDAIA
SIDI ABAZ
GHARDAIA

EDITION DU 05/05/2019 11: 2
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

JOURNAL	**011-INVESTISSEMENTS**
PIECE	**001**
FOLIO	**12**
DATE	**09/12/18**
REFERENCE	**F N° 81/2018**
LIBELLE	**CON.FAC.ACHAT MOBILIER BUREAU**

COMPTE	AUXILIAIRE	DEBIT	CREDIT
218200		682 880,00	
445200		129 747,20	
404061	000160		812 627,20
	TOTAL GENERAL	812 627,20	812 627,20

الملحق رقم 02

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME

OFFICE DE PROMOTION ET DE GESTION IMMOBILIERE DE GHARDAIA

Département de Finance et Comptabilité	Mandat	- Numéro du Mandat : 2018 - Date du Mandat : 16/12/2018 - Mode de Reglement Cheque Bancaire - Banque : BNA - Num. Chéque : 9911387 - Date : 16/12/2018

- Benificiaire : E-B-I-T-S
- Adresse : Avenue 1 er Novembre Ghardaia
- Numéro de registre de commerce : 05A 4321188
- Numéro statistique fiscale : 1969 4701 0017336
- Compte Bancaire : BEA BEA GH 002 00028 0282200508 78

- Motif du Mandat : Reglement Facture Achat Marériel de bureau

Numéro			Montant			Désignation
			Mt H.T	T V A	T.T.C	
81/2018	09/12/2018		682 880,00	129 747,20	812 627,20	
		Total	682 880,00	129 747,20	812 627,20	

				Montant	Taux
- Chapitre :	24	Investissment	- Mt. Prévision budgétaire	600 000,00	
- Sous Chapit	245000	Mobilier de Bureau	- Montant consommé :	0,00	0,00
			- Montant du Mandat:	*682 880,00*	*113,81*
			- Total du consomation :	682 880,00	113,81
			- Solde :	-82 880,00	-13,81

DRH MG	Service de Finance	D. F. C.	Directeur Général	Bénéficiaire

المديرية العامة (01)

ZERBANI Mustapha
Tél/Fax: 029.83.78.95

المدير العام بالنيابة
إمضاء: محمد طعيبة

17 DEC 2018

الملحق رقم 03

Engineering Bureautique Informatique Télécommunication Services
ZERBANI MUSTAPHA
AVENUE 1er Novembre GHARDAIA
RC: 05A4321188 MF: 1969 4701 0017336 AI: 47010222610
Compte BEA Ghardaia N°: 002 00028 0282200508 78
Tél/FAX: 029 23 67 51 Mobile: 0560 58 91 81 E-mail: ebits1998@yahoo.fr

Ghardaia le:09 /12/2018

Doit : OPGI Ghardaia

Facture N°: 81/2018

N°	Désignation	Qte	P.U HT	TOTAL
01	Climatiseur split 18000 BTU Géant	06	50 925,00	305 550.00
02	Climatiseur split 12000 BTU Géant	04	37 345.00	149 380.00
03	Radiateur bain d'huile 12 éléments Condor	05	7 760.00	38 800.00
04	Armoire climatiseur 48000 BTU Midéa	01	189 150.00	189 150.00
		Total H.T		**682 880,00**
		TVA 19 %		**129 747,20**
		Total TTC		**812 627,20**

Arrêtée la présente Facture à la somme de:

Huit Cent Douze Mille Six Cent Vingt Sept DA et 20 Cts TTC.

MODE PAIEMENT: Virement

الملحق رقم 04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن والعمران

ديوان الترقية والتسيير العقاري بغرداية
دائرة الإدارة والمالية
قسم الوسائل العامة
المخزن

وصل استلام

№ 000945

التاريخ: 18/12/09

وصل طلب رقم	التاريخ	رقم الفاتورة أو وصل التسليم وتاريخه	المورد	المخزن المستلم
000144	08/10/29	F.81/2018 BL 09/12/18	EBITS	AGENCE CENTRALE OPGI

المرجع	البيان	وحدة القياس	الكمية	سعر الوحدة	المبلغ	الملاحظات
01	Climatiseur 18.000 BTU	U	06	50.925,00	305.550,00	GEANT
02	Climatiseur 12000 BTU	U	04	37.345,00	149.380,00	GEANT
03	Fer à Béton Barre Ø 14mm	U	05	7.760,00	38.800,00	Condor
04	Armoire Clim. 4300 Kg	U	01	189.150,00	189.150,00	MAGAL
	THT			-	682.880,00	
	TVA			-	129.747,20	
	TTC			-	812.627,20	

ختم وتأشيرة المخزن

رئيس مصلحة الوسائل العامة
إستلام أحمد قرميدة

الملحق رقم 05

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

WILAYA DE GHARDAIA

Office de Promotion
et de Gestion Immobilière

Sidi - Abaz Bounoura - W. Ghardaia
Tél. : 029.25.51.32
Fax. : 029.25.57.02

ولاية غرداية
ديـوان الترقيـة
و التـسيير العقـاري

BON DE COMMANDE

N° 000164

Ghardaia, Le : 29/10/2018

Fournisseur : EBTS ZERBATI Mustefa . GHARDAIA .

N° d'ordre	Désignation de l'Objet	QUANTITÉS		Observations
		Demandées	Livrées	
01	Climatiseur 18000 BTU Genit	06		CFR Au
02	Climatiseur 9bit 12000 BTU Genit	04		PV Comité ouvertu
03	Radiateur à huile 9bm 12 Elem	05		Br fonctionnel Sh Pé
04	Armoire climatiseur 4Bm BIO	01		Installé le 24/10/18

ديوان الترقية و التسيير العقاري بغرداية
رئيس دائرة الموارد البشرية
و الوسائل العامة بالنيابة

رئيس مصلحة الوسائل العامة
إمضاء أحمد قرميدة

Original à joindre Obligatoirement à la Facture établie en 06 Exemplaires

المدير العام بالنيابة
إمضاء: محمد طعيبة

الملحق رقم 06

OPGI GHARDAIA
SIDI ABAZ
GHARDAIA

PAGE:1
EDITION DU 05/05/2019 14:19
EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18

FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

JOURNAL	**013-ACHATS**
PIECE	**001**
FOLIO	**11**
DATE	**11/11/18**
REFERENCE	**F N°00032/18**

LIBELLE	COMPTE	AUXILIAIRE	DEBIT	CREDIT
CONST.FACT.FOURNITURE DE BUREAU	382100		591 530,00	
CONST.FACT .FOURNITURE DE BUREAU	401161	001077		591 530,00
		TOTAL GENERAL	591 530,00	591 530,00

الملحق رقم 07

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'HABITAT ET DE L'URBANISME

OFFICE DE PROMOTION ET DE GESTION IMMOBILIERE DE GHARDAIA

Département de Finance et Comptabilité	Mandat	- Numéro du Mandat : 2018 - Date du Mandat : 19/11/2018 - Mode de Reglement Cheque - Banque : BNA - Num. Chéque : 9911358 - Date : 19/11/2018

- Benificiaire : TRIO BUSINESS
- Adresse : BELGHANEM W GHARDAIA
- Numéro de registre de commerce 18 A 4338694 47/00
- Numéro statistique fiscale : 198947010183321
- Compte Bancaire : BEA (CPA 004001134000010057 49

- Motif du Mandat : Reglement Facture Achat 00032/18

Numéro			Montant			Désignation
			Mt H.T	TVA	T.T.C	
00032/18	11/11/2018		591 530,00	0,00	591 530,00	
		Total	591 530,00	0,00	591 530,00	

				Montant	Taux
- Chapitre :	60	Matieres et Fournitures	- Mt. Prévision budgétaire	800 000,00	
- Sous Chapitr	602800	Fournitures de Bureau	- Montant consommé :	128 000,00	16,00
			- Montant du Mandat:	591 530,00	73,94
			- Total du consomation :	719 530,00	89,94
			- Solde :	80 470,00	10,06

DRH MG	Service de Finances	D.F.C.	Directeur Général	Bénéficiaire

TRIO BUSINESS Tél: 029.23.57.44 RCN 18 A 4338694 47/00 NIF 198947010183321 Quartier Bin Diabline - GHARDAIA

المدير العام بالنيابة
إمضاء: محمد طهية

الملحق رقم 08

TRIO BUSINESS

ARTICLES DE BUREAU & SCOLAIRES ET MEUBLES

GHARDAIA le : 11/11/2018

Facture N° : 00032 / 18

CITE BELGHANEM GHARDAIA
GHARDAIA Wilaya : GHARDAIA
M.F. : 198947010183321
A.I. : 47010335523
R.C. : 18A4338694 47/00
NIS : 198947010183321
TEL : 029 23 57 44 FAX : 029 23 57 44
Email : amari201552@gmail.com
Compte : CPA
N° : 004001134000010057/49

Doit
. OPGI
GHARDAIA
GHARDAIA WILAYA : GHARDAIA
M.F. :
A.I. :
R.C. :

N°L	Quantité	Désignation	Prix	Montant
1	600	RAME PAPER EXTRA	450.00	270 000.00
2	10	RAME PAPIER EXTRE BLANC A3	1 150.00	11 500.00
3	5	RAMES LISTING 80 COL.2 EX.	3 100.00	15 500.00
4	5	RAMES LISTING 80 COL.3 EX.	2 200.00	11 000.00
5	3	RAMES LISTING 132 COL.3EX.	3 600.00	10 800.00
6	5	RAMES LISTING 132 COL.4EX.	3 050.00	15 250.00
7	10	RAMES PAGE DE GARDE	340.00	3 400.00
8	10	RAMES ACCITATE PVC TRANSPARANT FA	550.00	5 500.00
9	6000	SOUS CHEMISE	3.60	21 600.00
10	10000	CHEMISE DOSSIER	7.20	72 000.00
11	100	CHEMISE ELASTIQUE	82.00	8 200.00
12	150	BOITE ARCHIVES PLASTIQUE	180.00	27 000.00
13	700	BOITE ARCHIVES	78.00	54 600.00
14	10	REGISTRES 02 M	200.00	2 000.00
15	10	REGISTRES 03 M	240.00	2 400.00
16	10	REGISTRES 04 M	320.00	3 200.00
17	10	REGISTRES 05 M	380.00	3 800.00
18	15	REGISTRE COURRIER DEPART	180.00	2 700.00
19	15	REGISTRES COURRIER ARRIVE	180.00	2 700.00
20	5	CLASSEUR A CHRONO	190.00	950.00
21	10	PARAFFEUR	380.00	3 800.00
22	10	PARAPHEUR	380.00	3 800.00
23	1	BOITES BAGUETTE N° 04	680.00	680.00
24	1	BOITES BAGUETTE Nø6	690.00	690.00
25	1	BOITES BAGUETTE Nø8	720.00	720.00
			TOTAL	**553 790.00**

FACTURE NON ASSUJETTI A LA TVA

الملحق رقم 09

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة السكـــن والعمـــران

ديوان الترقية والتسيير العقاري بغرداية
دائـــرة الإدارة والمـــاليـــة
قســـم الوسائـــل العامـــة
المـــخـــــزن

وصـــل استـــلام

№ 000939

التاريخ: 2018 / 11 / 11

وصل طلب رقم	التاريـــخ	رقم الفاتورة أو وصل التسليم وتاريخه	المـــورد	المخزن المستلم
069/2018	28/10/17	00132/18	TRIO BUSINESS	DASABOU CENTRAL DEPOT

المرجع	البيـــــــان	وحدة القياس	الكميـــة	سعر الوحدة	المبلـــغ	الملاحظـــات
01	PAPIER ETIQUETTE	RLM	600	450,00	270.000,00	
02	Papier extra 43	RM	10	1.150,00	11.500,00	
03	Listing 80 col 2 ex	RM	05	3.100,00	15.500,00	
04	Listing 80 col 3 ex	RM	05	2.200,00	11.000,00	
05	Listing 132 col 3 ex	RM	03	3.600,00	10.800,00	
06	Listing 132 col 4 ex	RM	05	3.050,00	15.250,00	
07	Page Carte Carte	RM	10	340,00	3.400,00	
08	Page CARTE PVC	RM	10	550,00	5.500,00	
09	Chemises dossier	RM	10.000	7,20	72.000,00	
10	Bl chemise	RM	6.000	3,60	21.000,00	
11	CHEMISE PLAST	U	100	82,00	8.200,00	
12	Boîte archi PLAST	U	150	180,00	27.000,00	
13	Boite archi CART	U	700	78,00	54.600,00	
14	Registre 2 mains	U	10	200,00	2.000,00	
15	Registre 3 mains	U	10	240,00	2.400,00	

ختم وتأشيرة المخزن

الملحق رقم 10

O P G I Ghardaia — Page : 1

SITUATION DES STOCKS

01 FOURNITURE DE BUREAU

Désignation	Code	Quantité	Valeur	Date MVT
AGGRAFES 24/6	000111	208.00	4496.23	29/12/19
AGGRAFEUSE PM	000053	20.00	3858.06	26/12/19
AGGRAFFEUSE GEANTE	000054	1.00	3500.00	27/03/17
ATTESTATION	000298	750.00	6924.97	13/06/17
BOITE A TAMPON 2 COULEUR	000059	4.00	820.00	29/12/19
BOITE ARCHIVE CARTONNEE	000023	100.00	7790.34	26/12/19
BOITE ARCHIVE PLASTIQUE	000024	10.00	1800.00	26/12/19
CALCULATRICE	000099	3.00	1665.49	20/10/19
CHEMISE DOSSIER	000009	4250.00	34971.55	29/12/19
CHEMISE ELASTIQUE PLASTIQUE	000011	35.00	2673.90	29/12/19
CHEMISE SUSPENDU	000012	200.00	8800.00	05/12/12
CHUTEUR	000050	1.00	22.14	11/12/15
CISEAU	000051	13.00	982.00	17/12/19
CLASSEUR A PERFO CHRONO	000019	1.00	190.00	17/12/19
COLLE LIQUIDE	000031	11.00	348.85	29/12/19
CORRECTEUR LIQUIDE	000080	19.00	835.98	29/12/19
DATEUR	000060	4.00	353.66	04/12/18
DATEUR NUMERATEUR	000061	6.00	4752.00	26/01/17
DEVIDOIRE SCOTCH BUREAU	000385	6.00	1320.00	26/03/17
DEVIDOIRE SCOTCH EMBALAGE	000386	2.00	1000.00	28/12/16
ENCRE A TAMPON	000032	11.00	428.97	29/12/19
GOMMES	000104	21.00	179.89	26/01/17
KUCH	000049	5.00	678.41	04/12/18
LISTING 132 2 EX	000036	2.00	6800.00	26/12/19
LIUSTING 80 2 EX	000033	2.00	5297.77	26/12/19
MARQUEUR	000056	70.00	1893.77	29/12/19
MARQUEUR FLUORESCENT	000057	8.00	1255.88	26/12/19
MARQUEUR INVENTAIRE	000381	15.00	3810.00	13/06/17
PAGE DE GARDE CARTONNEE	000021	17.00	4782.37	26/12/19
PAGE DE GARDE TRANSPARANT PVC	000022	16.00	7951.10	26/12/19
PAPIER A3	000004	7.00	6680.23	29/12/19
PAPIER EXTRA A0	000025	1.00	1350.00	17/12/19
PAPIER EXTRA A4	000001	208.00	165176.44	29/12/19
PARAPHEUR COURRIER	000018	13.00	5733.06	26/12/19
PARAPHEUR SIGNATURE	000017	11.00	4757.50	26/12/19
PIQURE JOURNAL PAIE	000158	3.00	600.00	15/12/13
PORTE ATTESTATION	000297	413.00	69446.24	10/12/19
PORTE DOCCUMENT 100 V	000384	10.00	3000.00	27/03/17
PORTE DOCCUMENT 80 V	000383	1.00	200.00	27/03/17
POUBELLE	000101	5.00	375.00	26/01/17
REGISTRE DEPART	000013	4.00	720.00	26/12/19
REGISTRE 2 MAINS	000005	16.00	2721.37	17/12/19
REGISTRE 3 MAINS	000006	12.00	2575.71	17/12/19
REGISTRE 4 MAINS	000007	20.00	5219.90	17/12/19
REGISTRE 5 MAINS	000008	10.00	3436.45	17/12/19
STYLOS A BILLE	000055	390.00	5331.26	29/12/19
TROMBONES	000112	23.00	390.14	29/12/19
			403780.38	

le 09/03/2020.

رئيس مصلحة الوسائل العامة
إسشاء أحمد قرميدة